

تقرير
أعمال وإنجازات
لجنة تسيير الأعمال
غرفة المنشآت الفندقية

الجمعية العمومية العادية

مايو ٢٠٢٤

محتويات التقرير

الصفحة	الموضوع	م
٢ كلمة السيد رئيس لجنة تسيير الأعمال	١
٣ صندوق إعانة الطوارئ	٢
٤ الحماية المدنية والكود المصرى للوقاية من اخطار الحريق	٣
٦ قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية	٤
٨ كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية	٥
٩ لجنة التدريب والتطوير	٦
١٢ المعارض والمؤتمرات الدولية	٧
١٣ اللجنة القانونية	٨
١٧ لجنة فض المنازعات	٩
١٩ المعايير الجديدة للفنادق HC	١٠
٢٠ برنامج النجمة الخضراء	١١
٢٢ شعبة الفنادق العائمة	١٢
٣١ شعبة إقتسام الوقت	١٣
٣٤ شعبة ألعاب المائدة (الكازينوهات)	١٤
٣٧ شعبة فنادق ١، ٢، ٣ نجوم	١٥
٣٨ فرع الغرفة بالبحر الأحمر	١٦
٤٠ فرع الغرفة بجنوب سيناء	١٧
٤٣ فرع الغرفة بالأسكندرية	١٨
٤٤ فرع الغرفة بالوجه القبلى	١٩

السيدات والسادة الزملاء ممثلى المنشآت أعضاء الجمعية العمومية

بالنيابة عن السادة أعضاء لجنة تسيير الأعمال وبالأصالة عن نفسي أتقدم لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير لصداق تعاونكم الدائم مع الغرفة خلال الفترة الماضية.

كما يسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والإمتنان لمعالى وزير السياحة والآثار السيد الأستاذ / أحمد عيسى، على رعايته الدائمة للقطاع السياحي بصفة عامة والفندق بصفة خاصة وكذا على مجهودات معاليه المبذولة خلال الفترة السابقة من أجل نهضة ورفعة السياحة المصرية.

كما أتقدم بخالص الشكر لجميع مسئولى وزارة السياحة والآثار والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي والإتحاد المصرى للغرف السياحية والغرف السياحية الشقيقة، على تعاونهم الدائم معنا.

وإن شاء الله بتضافر جهودنا جميعا، سوف تستمر السياحة المصرية بالحفاظ على مكانتها التي تستحقها في المحافل الدولية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار المصرية.

وأخيراً كل الإحترام والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والجهاز الإدارى بالغرفة على مجهوداتهم طوال فترة عمل اللجنة، هذا ونؤكد لسيادتكم إستمرار الغرفة فى خدمة منشآتها الأعضاء وأتمنى فى النهاية للجميع التوفيق.

وكل عام وحضراتكم بخير،،،

علاء عاقل
رئيس لجنة تسيير الأعمال
ورئيس الجمعية العمومية

وعلى ضوء حرص غرفة المنشآت الفندقية على مراعاة مصالح أعضائها والوقوف معهم في ظل الظروف الحالية وبالتنسيق مع الإتحاد المصري للغرف السياحية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار، لمساعدة المنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الأزمات.

فقد تمت الموافقة على صرف إعانة للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الأزمات.

تم صرف عدد إحدى عشر دفعة لعدد عماله ٢٠٦٣٦٥ عامل مؤمن عليه لكافة المنشآت الفندقية والسياحية بقيمة ١,٥٣٢,٢٢٩,٤٨٤ فقط مليار وخمسمائة اثنان وثلاثون مليون ومائتان وتسعة وعشرون ألف واربعمئة أربعة وثمانون جنيهاً مصرياً لا غير.

واستمراراً لجهود الغرفة نحو مراعاة مصالح أعضائها، فقد تمت الموافقة من قبل صندوق إعانة الطوارئ على دعم الفنادق الكائنة بمناطق (طابا ونوبيع ودهب)، والتي سينطبق عليها شروط صرف الإعانة وفقاً لآليات الصندوق الخاصة بطلب صرف الإعانة والنماذج المعدة لهذا الغرض.

ونظراً لصعوبة تنفيذ بعض الطلبات الخاصة بصرف الإعانة لهذه المناطق، فقد سعت غرفة المنشآت الفندقية بالتنسيق مع الإتحاد المصري للغرف السياحية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار وتم عرض الأمر الى معالي وزير السياحة والآثار وتمت موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٨٤ المنعقدة برئاسة الدكتور رئيس مجلس الوزراء علي صرف (٦) دفعات من صندوق اعانات الطوارئ للعمال العاملين بالقطاع السياحي بفنادق (طابا - دهب - نوبيع) علي ان يتم الدعم للعاملين بتلك المنشآت عن طريق البريد.

وعليه فقد قامت الغرفة بتعميم منشور على المنشآت الفندقية الكائنة بمناطق طابا ودهب ونوبيع، وتم صرف عدد ٢ دفعة وجارى صرف باقى الدفعات.

٣- الحماية المدنية والكود والمصرى للوقاية من اخطار الحريق

بروتوكول التعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء للاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتقديم الخدمات الاستشارية في المشروعات التابعة للغرفة.

حفاظاً على الجهود المبذول والتعاون المثمر بين الجهات المعنية (الإدارة العامة للحماية المدنية - مركز بحوث الإسكان والبناء - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور ومشاركة وزارة السياحة والآثار والذي أثمر عن صدور قائمة الفحص والتفتيش (CHECK LIST) لاشتراطات التأمين للمنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية القائمة.

تم توقيع بروتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ والذي يهدف الى الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتقديم الخدمات الاستشارية، حيث أن تنفيذ الأعمال موضوع البروتوكول تتطلب تقديم خدمات الدراسات الاستشارية ومراجعة الرسومات والمستندات وفقاً لأكواد الأمن والسلامة.

تعاهد الغرفة لإعداد منظومة إلكترونية لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية.

يتم العمل من خلال منظومة إلكترونية تُعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ليتم إدخال كافة البيانات والرسومات عليها من قِبَل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تأمين المنشآت الفندقية (CHECK LIST) بذلك وفي حالة وجود تعديلات أو تغييرات يتم إدخال الاقتراحات والحلول والبدايل الفنية إلكترونياً لكي تستوفى من قِبَل الفنادق، وتم الانتهاء من إعداد المنظومة وإجراء تشغيل تجريبي على عدد من الفنادق بمختلف المحافظات وتم التأكد من استعدادها للعمل.

اللجنة المشتركة لمتابعة اعمال منظومة الكود المصري لمكافحة الحريق.

- تم تشكيل لجنة لمتابعة أعمال منظومة الكود المصري لمكافحة الحريق تضم (السادة ممثلي غرفة المنشآت الفندقية - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - الشركة المنفذة للمنظومة) بحضور المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية التابعة له، وذلك لمتابعه أعمال المنظومة والوقوف على أية مشكلات خاصة بها.

- تضمنت توصيات اللجنة التنسيق لعقد دورات تدريبية للفنادق بحضور الشركة المنفذة والغرفة والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء للتدريب على كيفية استخدام المنظومة والرد على آية استفسارات بشأن البيانات المطلوب رفعها على المنظومة والمطلوبة من المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء،

- تم بالفعل اجراء تدريب للمنشآت الفندقية على كيفية استخدام المنظومة والرد على الاستفسارات، كما تم تعميم عدة منشورات لحث الفنادق على ضرورة استخدام المنظومة موضح بها رابط به كيفية التشغيل والتعامل مع المنظومة وذلك ليتم فحص البيانات المدرجة على المنظومة من قبل المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، تسهيلاً على المنشآت الفندقية وعوضاً عن النظام الورقي السابق اتباعه.

إهداء الغرفة منظومة كود الحريق لوزارة السياحة والآثار.

- يشار إلى قرار ٤٣٦ باجتماع لجنة تسيير اعمال الغرفة بمحضر الاجتماع رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ بشأن إهداء الغرفة منظومة كود الحريق لوزارة السياحة والآثار، وموافقة وزارة السياحة والآثار على ذلك.

- تم عقد عدة اجتماعات بين وزارة السياحة والآثار وغرفة المنشآت الفندقية والشركة المنفذة لمنظومة كود الحريق والشركة المنفذة لميكنة خدمات الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية للتنسيق المستمر بين جميع الاطراف لإمكانية عمل تكامل بين منظومة كود الحريق ومنظومة ميكنة الخدمات لإصدار الموافقات الخاصة بالحماية عن طريق المنظومة.

التنسيق لإصدار نشرة فنية للخيام لمكافحة اخطار الحريق.

- تستمر انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة الموضحة عاليه للوقوف على آية مشكلات تواجه المنشآت الفندقية، وتضمنت تلك الاجتماعات مناقشة البنود الخاصة بالسرادقات / الخيام (الدائمة والمؤقتة)، والتي انتهت الى التصور الخاص بالسرادقات / الخيام (الدائمة والمؤقتة) من وجهة نظر متطلبات الوقاية من اخطار الحريق.

تم ارسال خطاب من الغرفة موجه الى رئيس اللجنة الدائمة للكود بالمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.

٤- قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية

الهدف من إنشاء منظومة قاعدة بيانات العاملين بالقطاع السياحي.

- تنفيذ توجه الدولة بميكنة كافة التعاملات بين المواطنين وكافة الاجهزة بالدولة.
- إنشاء قاعدة بيانات لكافة العاملين بالقطاع السياحي بجمهورية مصر العربية وإستخراج كارتنيه موحد مؤمن لكافة العاملين بعد الكشف الأمني الدوري عليهم لاستبعاد من لا يصلح من العمل بالمنشآت السياحية واتخاذ كافة الاجراءات الاستباقية للحد من الجرائم السياحية.

تعاهد الغرفة مع مطابع الشرطة.

تم التعاقد مع مطابع الشرطة لاستخراج كارتنيهاات العاملين بالقطاع السياحي المقيدين بقاعدة البيانات الإلكترونية لضمان توفير الإجراءات الأمنية اللازمة لعدم تزوير تلك الكارتنيهاات.

التنسيق مع مطابع الشرطة بشأن مد العمل بكارتنيهاات ٢٠٢٢ لعام ٢٠٢٣، وكذا التنسيق بشأن طباعه كارتنيهاات عام ٢٠٢٤.

- تم التنسيق من قِبَل السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية مع السيد اللواء مساعد وزير الداخلية رئيس قطاع شرطة السياحة والاثار وذلك نظراً لظروف خارجة عن الإرادة وخاصة باستيراد مستلزمات الطباعة واهمها الشرائح الإلكترونية الذكية، فلم تتمكن مطابع الشرطة من توفير الكارتنيهاات المطلوبة لعام ٢٠٢٣ الا بعد سبعة اشهر، وحيث ان هناك عدد من البطاقات متوفرة من العقود السابقة المبرمة بين غرفة المنشآت الفندقية مع مطابع الشرطة، فقد تم التوافق مع المطابع ان يتم استخدامها في إصدار بعض الكارتنيهاات المطلوب تنفيذها لعام ٢٠٢٣ على ان يتم إعطاء الأولوية للمحافظات الحدودية خاصة محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء.
- وبناءً على ذلك، تم التوافق على استمرار العمل بكارتنية ٢٠٢٢ لمحافظات الجمهورية عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء حيث تم توفير بطاقات أمنية للعاملين بهم لما لتلك المحافظات من أهمية جغرافية تتطلب التدقيق الأمني.

- ورد للغرفة شكاوى بعض فنادق البحر الأحمر فيما يخص المشاكل التي تواجه العاملين بالفنادق والخاصة بكارنيهات الغرفة الأمنية الخاصة بقاعدة بيانات العاملين، من عدم اعتراف بعض الأمانة الامنية بها، وعليه تفضل السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية التابعة له بالتواصل مع قطاع شرطة السياحة والاثار وإجراء عدد من الاجتماعات تضم الجهات الشرطة المختصة للوقوف على تلك المشكلة والانتهاء منها.
- تم إصدار توصية لكافة المديریات الأمنية بالمحافظات أنه حال استخراج أي كارنيهات أمنية بمعرفتهم يستبعد القطاع السياحي وذلك لأن للقطاع السياحي كارنيهات أمنية محكمة صادرة من مطابع الشرطة.
- تم التواصل مع السيد اللواء مساعد الوزير مدير امن البحر الأحمر وتم التأكيد على ان كارنية الغرفة الأمني هو الكارنية المعترف به، وقد أصدر سيادته تعليماته لنجدة المديرية التي اخطرت كافة الاكمنة بذلك.
- كما تم التنسيق مع مطابع الشرطة وجاري طباعة كارنيهات ٢٠٢٤ لمحافظات الجمهورية المختلفة.

- بناءً على ما سبق تعميمه على الفنادق عن كيفية التعامل مع الثلاث حالات للمنشآت الفندقية المركب بها كاميرات للمراقبة وهي على النحو التالي:-
 - فنادق مركب بها منظومة كاميرات وحاصله على ترخيص.
 - فنادق مركب بها كاميرات ومطلوب منها استيفاء جزئي لاستكمال المنظومة.
 - فنادق لم تقم بتركيب أنظمة كاميرات من قبل.
- تم إفادة الفنادق بكون أنظمة الكاميرات بالمواصفات وأماكن التركيب، والتأكيد على ضرورة الحصول على موافقة اللجنة القومية للرصد المرئي باعتبارها شرط من شروط الترخيص والتشغيل وفقاً للمواصفات الفنية الصادرة من قطاع تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الإدارة العامة للمساعدات الفنية.
- التنسيق مع وزارة السياحة والآثار (قطاع الفنادق) ووزارة الداخلية (قطاع شرطة السياحة والآثار) وتكوين لجنة بمشاركة غرفة المنشآت الفندقية تنعقد شهرياً لمناقشة المشاكل التي تواجه الفنادق مع شرطة السياحة والآثار.

في إطار اهتمام غرفة المنشآت الفندقية بالسادة الأعضاء من خلال الارتقاء بمستوى جودة الخدمات لصناعة السياحة في مصر من أجل زيادة القدرة التنافسية وتنشيط السياحة واجتذاب نصيب أكبر من سوق السياحة العالمي فقد وضعت الغرفة خطة تقوم على تدريب الموظفين والعاملين بالمنشآت الفندقية بمهارات مصممة خصيصاً للوصول الى معايير أداء وظيفية وفنية تتوافق ومعايير الخدمة الفندقية المحلية والعالمية، وقد تم إطلاق الخطة تحت شعار "ملتزمون بالتميز"

وبناءً على ذلك فقد تم تنفيذ ما يلي:

• من خلال لجان متخصصة بالتنسيق بين الغرفة والاتحاد المصري للغرف السياحية ووزارة السياحة والآثار ومديري القطاعات المختلفة من العاملين بسلاسل الفنادق العالمية بالسوق السياحي المصري، تم إعداد الخطة التدريبية وفقاً لأحدث بحث ميداني للاحتياجات التدريبية، وتوضيح الخطة:

- ١- مكونات الموضوعات التدريبية لكل تخصص.
- ٢- الموظفين المستهدفين في كل برنامج.
- ٣- طرق اختبار المتدربين قبل التدريب.
- ٤- جدول تنفيذي لمدة ٦ شهور لتسهيل عمل خطط التدريب الداخلية بكل فندق مسبقاً.
- ٥- بيانات التواصل مع المنسقين المنتشرين بجميع فروع الغرفة لحجز البرامج التدريبية.
- ٦- الترتيبات المطلوبة لتنفيذ التدريب
- ٧- إتباع نظام المدرب المتجول (فريق منتقي من الخبرات المصقولة علمياً في نفس التخصص والمعتمدين كمدرسين) ووفق ترتيبات لوجستية وتنظيمية يذهب المدرب مدعماً بالأدوات والتجهيزات اللازمة الى مقر عمل الموظف بالفندق ويقوم بتدريب العاملين نظرياً وعملياً في الموضوعات التالية:

- صحة وسلامة الغذاء بنظام تحليل المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة.
- مبادئ خدمة الأغذية والمشروبات.
- تنمية مهارات المكاتب الأمامية.

- تنمية مهارات الإشراف الداخلي.
- تنمية مهارات التجهيز والتحضير.
- التعريف العام بالعمل الفندقى للعاملين المنضمين حديثاً.
- إعداد مدرب قسم فندقى.
- المهارات الإدارية للمشرف الفندقى.
- الوعي بالثقافات المختلفة.
- الوعي الأمنى.

● **لرفع كفاءة العنصر البشرى متمثلاً فى السادة مدربي الغرفة تم الاتى:**

- عمل برنامج إعداد مدرب لمدة ٤ أيام بحضور جميع المدربين بكل التخصصات بمقر الغرفة بالدقى.
- قيام الغرفة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار والسفارة البريطانية بالقاهرة بإعداد دورة متخصصة للعاملين بالفنادق ومدتها ٤ ساعات تدريبية تحت مسمى (الوعي الأمنى للعاملين بالسياحة)، وتم تدريب مدربي الغرفة على هذه الدورة من خلال مدربي السفارة البريطانية المعتمدين بالقاهرة، بهدف تطوير مهارات جميع العاملين بمستحدثات الخدمة الأمنية المتطورة، وأهمية ذلك للحفاظ على الصورة الذهنية الإيجابية ولجذب مزيد من السياحة، ، ومن ثم قيام مدربي الغرفة بتنفيذ دورات تدريبية لموظفى الفنادق تحت عنوان "الوعي الأمنى".
- استحداث برامج وفقاً لما يستجد من أحداث مثل سلوكيات التعامل مع السائحين (اون لاين).
- تم توفير فرص تدريبية مع جهات دولية بأسعار مخفضة مثل:
- المعهد الأمريكى التعليمى للفنادق والنزل "American Hotel & Lodging Educational Institute" وذلك لتوفير عدد (٧) برنامج تدريبية للمستوى الإدارى الفندقى بتخفيض أكثر من ٥٠٪ لبعض البرامج.
- مؤسسة HSMIA الشرق الأوسط للتدريب على التسويق الرقمى Digital Marketing بأسعار مخفضة.
- التعاون مع شركة (ACT (Advanced Computer Technology لتوفير عدد من الدورات المجانية عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة فى مجال الإدارة الفندقية.

- توقيع بروتوكولات تعاون بين الغرفة وعدد من المؤسسات التعليمية لتدريب الطلبة والخريجين عملياً لتوفير موظف مؤهل علمياً وعملياً للعمل الفندقي وفرص أفضل للتوظيف للخريجين، ومن هذه المؤسسات التعليمية:

- ❖ جامعة مدينة السادات – كلية السياحة والفنادق.
- ❖ المعهد العالي للسياحة والفنادق بمدينة بدر – القاهرة.
- ❖ جامعة شرق بورسعيد التكنولوجية.

وتحت التنفيذ:

- المشاركة في اجتماعات المؤسسة الألمانية GIZ لتطوير التعليم الفني (الفندقي) بالتعاون مع خبراء التربية والتعليم لمناقشة المناهج التعليمية المستحدثة لتواكب طلبات سوق العمل الفندقي المتغير.
- جرى التنسيق مع إحدى الشركات المتخصصة بأنظمة الفنادق الذكية والخضراء لعمل تخفيضات مميزة للسادة الأعضاء في حالة استخدام الشركة لتطوير منظومة العمل داخل الفندق.
- بلغ إجمالي أعداد المتدربين في مختلف التخصصات بالمحافظات المختلفة ٣٢,٧٦٣ متدرب خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

من منطلق حرص غرفة المنشآت الفندقية على رعاية مصالح فنادقها الأعضاء وكذا معاونتهم على التواجد في الأسواق الجديدة داخلياً وخارجياً، تعمل الغرفة على ما يلي:-

• التنسيق مع الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي في بداية الموسم للإفادة بأجندة المعارض الدولية للموسم السياحي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) و (٢٠٢٣ / ٢٠٢٤)، وذلك بالنسبة للمعارض التي تشترك بها الفنادق تحت مظلة الغرفة، وكذا استطلاع رأي الفنادق حول رغبتهم في الاشتراك في بعض المعارض التي لم يسبق الاشتراك بها، وذلك بغرض فتح أسواق جديدة.

• التنسيق لإشتراك الفنادق الفعلي في المعارض الدولية الكبيرة مثل WTM لندن و ITB برلين خاصة بعد فترة توقف أثناء جائحة كورونا.

• التنسيق لإشتراك الفنادق مع الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي فيما يلي:-

➤ القافلة الإقليمية في كل من الهند وبنجلاديش في أكتوبر ٢٠٢٢، لبحث سبل التعاون بين الطرفين لزيادة الحركة السياحية الوافدة من تلك الأسواق إلى مصر.

➤ منتدى بين الشركات السياحية الأرمينية والمصرية في جمهورية أرمينيا خلال شهرى أكتوبر أو نوفمبر ٢٠٢٣.

➤ تنظيم ورش عمل مع شركة Trip.com الصينية مع الفنادق المصرية بالصين وكذلك بالقاهرة وتهدف الشركة إلى التوسع في مقاصدها في الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر ولبحث حملات الترويج والتسويق المشتركة.

➤ القافلة السياحية إلى المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض ديسمبر ٢٠٢٣.

➤ بحث سبل التعاون مع شركة DIDA Travel وهي واحدة من أكبر وكلاء بيع الفنادق في آسيا والمحيط الهادى.

تتولى اللجنة القانونية بالغرفة العمل على كل ما يتعلق بالمسائل القانونية سواء على المستوى التشريعي أو اللوائح التنفيذية أو القرارات الوزارية المنظمة للقطاع.

فضلاً عن توليها ما يتعلق بالفنادق الأعضاء والمشاكل القانونية التي تواجههم مع الجهات الرسمية والحكومية أثناء مباشرة عملهم ومحاولة إيجاد أفضل الحلول القانونية الممكن تطبيقها فيما يتسق ومصالح الأعضاء ومنها الموضوعات العامة التي تواجه عموم الفنادق ويتم تعميم الآراء القانونية عليهم أو ما يرد من حالات مشاكل فردية لبعض الأعضاء تعمل الغرفة من خلال اللجنة القانونية على حلها وتذليل العقبات وإيجاد السبل القانونية لحل المشاكل التي تعترضهم.

أولاً: دراسة وإبداء الرأي في مشاريع القوانين التي تخص القطاع والتي ترد للغرفة لإبداء الرأي في موادها وإدخال التعديلات التي تتراءى للغرفة فيما يتسق ومصالح الفنادق الأعضاء وحضور جلسات الاستماع التي تعقد بمجلس النواب لمناقشة مواد المشروع المعروض:-

١- دراسة وإبداء ملاحظات القطاع على مواد مشروع قانون الموارد المائية والري.

٢- دراسة وإبداء الملاحظات على مشروع قانون المنشآت الفندقية والسياحية وحضور ورشة العمل التي نظمتها الغرفة للفنادق الأعضاء لتعريف الفنادق الأعضاء بمواد القانون فور صدوره والرد على استفساراتهم.

٣- إبداء الملاحظات والتعديلات على مشروع قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت الفندقية والسياحية.

٤- دراسة وإبداء الملاحظات القانونية بشأن مشروع قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها

٥- دراسة وإبداء الملاحظات القانونية بشأن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها.

ثانياً: النظر ودراسة الموضوعات التي ترد للغرفة من الفنادق الأعضاء والتي تتطلب الرأي القانوني فيما يخص تلك الفنادق وبعض الجهات الحكومية/والكيانات الخاصة والتي تشمل فرض وتحصيل رسوم وتطلب الفنادق الأعضاء من الغرفة موافاتهم بالرأي مستنداً على مرجعية قانونية حول مشروعية تلك المطالبات:-

ومن الموضوعات التي تناولتها اللجنة بالدراسة وإبداء الرأي القانوني بها على سبيل المثال وليس الحصر:

١- إبداء الرأي القانوني في بعض المشاكل التي تواجه أصحاب وشركات إدارة كازينوهات ألعاب المائدة من أعضاء الغرفة.

٢- الرد القانوني على الكتاب الوارد للغرفة بشأن مطالبة هيئة الطرق والكباري لفنادق البحر الأحمر بعمل تراخيص باستخدام حرم الطريق وسداد جعل سنوي مقابل حق انتفاع المداخل والمخارج للمنشأة.

٣- دراسة وإبداء الرأي القانوني في المكاتبات الواردة للغرفة من بعض الفنادق بشأن تحصيل رسم ١٪ من المحافظة الواقع بها المنشأة الفندقية.

٤- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما جاء باستفسار بعض الفنادق الأعضاء حول مدي قانونية فرض رسم تنمية بواقع ٢ جنيه عن كل ورقة من أوراق العقود الصادرة عن الفنادق.

٥- دراسة وإبداء الرأي القانوني بشأن قيام الإدارة العامة لتراخيص المصنفات الفنية بوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية.

٦- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما ورد للغرفة بطلب نقابة المهن الموسيقية بشأن معاونتهم في تحصيل الرسوم المقررة قانوناً والمستحقة على أعضائها وغيرهم ممن يعملون بالفنون التي تدخل تحت مظلة النقابة وذلك من خلال المنشآت الفندقية أعضاء الغرفة وتم إعداد مذكرة قانونية شاملة بهذا الشأن متوافرة بالغرفة ومتاحة للأعضاء عند الحاجة.

٧- إبداء الرأي القانوني بشأن ما جاء بالبند (١٥) من القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة واللائحة التنفيذية للقانون المذكور بتوضيح ماهية الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال السياحية العامة والتي يُستحق عليها الرسم المشار إليه بالقانون بنسبة ١٢٪.

٨- دراسة وأبداء الرأي القانوني رداً على استفسار أحد الفنادق الأعضاء بشأن مطالبة جمعية المؤلفين والملحنين للفندق باشتراك سنوي نظير حقوق الأداء العلني الخاص بأعضاء الجمعية.

٩- إبداء الرأي القانوني حول مدي مشروع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة (تاييم شير) إلى قانون القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

١٠- إبداء الرأي القانوني بشأن مدي قانونية خضوع المحلات الداخلية بالمنشأة الفندقية للضريبة العقارية بصفة مستقلة وكذلك مدي أحقية الشركة المالكة للمنشأة الفندقية في سداد الضريبة المستحقة بالتقسيم وفقاً لما نظمه البروتوكول الموقع مع وزارة المالية في هذا الصدد.

١١- دراسة وإبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب السيد رئيس شعبة فنادق ١,٢,٣ نجوم حول مدي قانونية طلب نقابة العاملين بالسياحة سداد رسم مقداره ٣٦ جنيهاً عن كل موظف للحصول على اعتماد تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية بالمنشأة الفندقية.

١٢- إبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب فرع الغرفة بالوجه القبلي من استفسار عن مدي قانونية مطالبة مديرية القوي العاملة للفنادق بسداد نسبة ١٪ من إجمالي أرباح المنشأة لصندوق تمويل التدريب والتأهيل.

١٣- إبداء الرأي القانوني في الاستفسار الوارد للغرفة من أحد الفنادق الأعضاء حول قيام مأمورية ضرائب الملاهي برفع رسم ختم تذاكر ملاهي الديسكو بالفندق من جنيه واحد إلى ٣٢ جنيه للتذكرة.

ثالثاً: القضايا المرفوعة من/على الغرفة ضد أشخاص أو كيانات أو جهات ومن أهمهم:

١- الدعوي المرفوعة على الغرفة بشأن منع السيدات التي تقل أعمارهن عن ٤٠ عام من الإقامة بالفنادق دون أزواجهن أو أقاربهن من الذكور والتي تخرجت منها الغرفة بموجب المذكرة المعدة بمعرفة اللجنة القانونية والتي أسردت عدم وجود أية قرارات أو تعليمات أو تنبيهات صادرة عن الغرفة لفنادقها الأعضاء في هذا الشأن.

٢- قضية رسوم زيارة المحميات المرفوعة من الغرفة وآخرين ومازالت تنظر أمام القضاء.

٣- القضية المرفوعة من الغرفة ضد شركة ليكويد للدعاية بشأن رد مبلغ ٨٨٥٥٠ قيمة الدفعة الاولى المسددة من الغرفة للشركة مقابل توريد عدد ٣٠٠٠ فلاش ميموري ولم تقم الشركة بتوريدها.

تم الحكم لصالح الغرفة وألزمت المحكمة المدعي عليه برد المبلغ والتعويض وجاري تقنين الإجراءات لتنفيذ للحكم.

٤- القضية المرفوعة من الغرفة ضد مصلحة الضرائب العقارية بشأن عدم خضوع مقار الغرفة للضريبة العقارية.

تم الحكم لصالح الغرفة فيما يخص المركز الرئيسي وتم رفع دعاوي بالمثل للحصول علي ذات الحكم بالنسبة لمقار الفروع التابعة للغرفة وتم الحكم لصالح الغرفة فيما يخص فروع الوجه القبلي والإسكندرية والبحر الأحمر وجاري الاستئناف في الحكم الصادر ضد الغرفة فيما يخص فرع جنوب سيناء.

هذا إلي جانب ما يتم إسناده للجنة القانونية من مراجعة مشاريع البروتوكولات التي توقع بين الغرفة وبعض الجهات وكذا مراجعة كافة العقود التي توقعها الغرفة مع الجهات العامة والخاصة.

تتولي لجنة فض المنازعات بالغرفة العمل علي حل النزاعات التي تنشأ بين الشركات المالكة وشركات الادارة والفنادق الاعضاء بالغرفة وكذلك النزاعات التي تنشأ بين شركات السياحة والفنادق الاعضاء وذلك للحول دون تعاضم هذه النزاعات ووصولها لساحات القضاء، وحتى لا تسيئ مثل هذه النزاعات إلي سمعة مصر السياحية، حيث تسعي اللجنة لحل النزاعات بشكل سلمي قبل أن تضطر لرفع الامر للجنة العليا لفض النزاعات بالوزارة لاتخاذ القرارات اللازمة وفقا لما توصلت إليه لجنة فض المنازعات بالغرفة من معلومات من خلال التحقيق بالأمور المعروضة عليها.

نظرت اللجنة في العديد من ملفات النزاعات التي وردت إليها والتالي سرد بعضها ونجحت في التدخل لحل البعض منها وما زال العمل جاري على حل الباقي حتى نتوصل لنتيجة مرضية لكافة الاطراف المعنية:-

١- تفاعلت اللجنة مع الشكاوي الواردة لها من بعض شركات السياحة ضد بعض الفنادق العائمة حيث إضطرت العديد من شركات السياحة لإلغاء حجوزات سابقة لها مع الفنادق العائمة نظرا للأحداث السياسية والاضطرابات التي وقعت بغزة ورفض بعض الفنادق رد مقدمات الحجز لتلك الشركات أو الإصرار على توقيع غرامات إلغاء، ونتج عن تدخل اللجنة وعقد الإجتماعات مع أطراف النزاع الوصول لحلول مرضيه لطرفي النزاع تمثلت في رد بعض المقدمات أو تحويلها لحجوزات مستقبلية وكذلك رفع غرامات الإلغاء.

٢- تفاعلت اللجنة مع شكاوي العديد من الفنادق ضد بعض شركات السياحة الاجنبية التي تقاعست عن سداد مستحقات الفنادق لديها وتم التواصل مع تلك الشركات والوصول إلي تسويات مرضية وجدولة سداد المبالغ المستحقة للفنادق الأعضاء.

٣- تنظر اللجنة حالياً في الشكاوي الواردة للغرفة من بعض فنادق القاهرة ضد إحدي شركات السياحة التي تقاعست عن سداد مستحقات الفنادق لديها وجاري التنسيق مع غرفة شركات السياحة للتواصل مع الشركة المشكو في حقها وتم بالفعل إعادة جدولة المبالغ المستحقة للبدء في سدادها علي دفعات إسبوعية، وجاري المتابعة لإلزام الشركة بالسداد وفقاً لجدول الزمني المتفق عليه.

٤- تتولي اللجنة حاليا وبالتنسيق مع غرفة شركات السياحة أيضا محاولة الوصول لحل النزاع بين بعض فنادق مرسى علم وشرم الشيخ والغردقة ضد إحدى شركات السياحة الأجنبية العاملة بالسوق المصري التي توقفت عن سداد مستحقات تلك الفنادق لديها وجاري التنسيق مع غرفة شركات السياحة ووكيل الشركة بمصر للوصول لتسوية مرضية.

هذا إلى جانب العديد من ملفات المنازعات الواردة للجنة بين فنادق وشركات مالكة وشركات إدارة والتي مازال العمل يجري علي حلها وكذلك عدد من النزاعات التي تم رفعها للقضاء وعليه تغل يد الغرفة من التدخل في الأمور المعروضة علي القضاء لحين البت فيها.

تفعيلاً للقرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الذي قسم الفنادق لعدد ١٠ أنماط وحدد المعايير الخاصة بتصنيف كل فئة، تقوم وزارة السياحة والآثار بالتفتيش على الفنادق السياحية الموجودة في معظم مدن مصر، ومن ثم إصدار تقارير بالملاحظات الواجب تلافيها، وإصدار إنذارات مع منح مهل زمنية مناسبة أو تقييم الفنادق طبقاً للمعايير المستحدثة (Hospitality Criteria).

تم مراجعة وتغطية العديد من الفنادق بالمقاصد السياحية المختلفة كالتالي:

القاهرة	جنوب سيناء
البحر الاحمر	أسوان والأقصر
العين السخنة وراس سدر	الإسكندرية والساحل الشمالي وطنطا
بورسعيد ودمياط ورأس البر	الفنادق العائمة

- يتم إرسال خطابات وزارة السياحة والآثار من خلال غرفة المنشآت الفندقية بالملاحظات والتقارير والمهمل وكذا خطابات إعادة تقييم لبعض الفنادق الأعضاء.

- التواصل مع وزارة السياحة والآثار بشأن ما يرد للغرفة من تظلمات من بعض الفنادق بشأن قرارات لجنة التفتيش لنقل وجهة نظر هذه الفنادق وطلب إيفاد لجان للفنادق المتظلمة لإعادة المعاينة وفحص أسباب التظلم في وجود ممثل عن غرفة المنشآت الفندقية.

وفي ضوء قرار وزير السياحة رقم (٦٧٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن وضع وتطبيق معايير تقييم الفنادق المصرية (HC) وطبقاً لما ورد بالقرار المذكور بمادته الرابعة بإمكانية إعادة النظر وتعديل النسب المئوية الواجب الحصول عليها لتقييم الفندق علي الدرجة الفندقية المستحقة.

وكذا ما ورد بالمادة الثانية عشر من ذات القرار بتشكيل لجنة ممثلاً بها غرفة المنشآت الفندقية للنظر في مدي مواكبة وموائمة معايير التصنيف المرافقة للقرار الوزاري (مواصفات الضيافة HC) لمتطلبات السوق السياحي والفندقي وإقتراح تعديل اي منها وذلك بعد مرور أربع سنوات علي تاريخ صدور القرار الوزاري والعمل به.

وبناءً علي ما سبق، فقد صدر قرار من لجنة تسيير أعمال الغرفة بمخاطبة الوزارة للبدء في تفعيل دور اللجنة لإعادة دراسة بعض الاشتراطات التي ثبت صعوبة تطبيقها على أرض الواقع ووضع مقترحات بتعديل بعض البنود.

- شهادة النجمة الخضراء هي شهادة بيئية تمنح من خلال غرفة المنشآت الفندقية للفنادق التي تهتم بمفاهيم وتطبيقات السياحة المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، وتقوم الغرفة بإدارة هذا البرنامج بالتنسيق مع وحدة السياحة الخضراء بوزارة السياحة والآثار واللجنة التوجيهية للبرنامج والتي تضم شركاء عمل من القطاع الخاص مثل شركتي ترافكو واوراسكوم ووكالة السياحة والسفر الدولية TUI والوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- يعد برنامج شهادة النجمة الخضراء عنصراً هاماً لتسويق قطاع الفنادق المصري ورفع قدرته التنافسية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم تصميم البرنامج بما يتناسب مع الفنادق الكائنة في جمهورية مصر العربية علماً بأنه قد تم الاعتراف بالمعايير المستخدمة به دولياً من جانب المجلس العالمي للتنمية المستدامة (GSTC).

ومن أبرز إنجازات برنامج النجمة الخضراء خلال الفترة السابقة ما يلي:

- إعادة هيكلة البرنامج ليضم أعضاء جديدة مثل مستشار للسياحة المستدامة، ومدير البرنامج، ومنسق البرنامج، ومهندس الدعم الفني.
- اعتماد ٦ مدربين و3 مفتشين جدد بالتعاون مع الدكتورة هايكي جلاتزل (مدربة ومفتشة دولية معتمدة من البرنامج).
- المشاركة في مؤتمر المناخ COP27 وتلقي العديد من ردود الفعل الإيجابية من الحاضرين على مجهودات جرين ستار في حصول فنادق شرم الشيخ على شهادة النجمة الخضراء.
- حصول أكثر من ٦٥ فندقاً في شرم الشيخ على شهادة النجمة الخضراء.
- تعاقد سلسلة فنادق ماريوت وأكور مع برنامج النجمة الخضراء، وتنظيم ورش عمل لهم تعريفية لمعايير البرنامج وتم التفتيش على فنادق القاهرة للحصول على الشهادة.
- المشاركة في المؤتمر السنوي للمجلس العالمي للسياحة المستدامة GSTC ٢٠٢٣ لتوطيد العلاقات مع المجلس وفتح قنوات جديدة للتعاون في مجال السياحة الخضراء.
- المشاركة في ورشة عمل لمشروع شرم الخضراء التابع للأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة البيئة ومحافظة جنوب سيناء حيث تم مناقشة الإطار العام لسبل التعاون من أجل تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء.

- إدراج برنامج النجمة الخضراء في المنهج التعليمي المصري للصف السادس الابتدائي بغرض تثقيف جيل الشباب وتعزيز الوعي بأهمية تطبيق سياسات الاستدامة.
- تدريب أكثر من 400 شخص من ممثلي الفنادق على معايير شهادة النجمة الخضراء بشكل مباشر وتدريب حوالي 4000 شخص بشكل غير مباشر.
- خلق فرص عمل في مجال السياحة الخضراء.
- تقديم الدعم الفني لأكثر من 100 فندقاً بعد فترة التدريب.
- تم تقديم طلبات اشتراك لأكثر من 60 فندقاً للحصول على شهادة النجمة الخضراء وحصل بالفعل أكثر من 40 فندقاً منهم على الشهادة المذكورة في عام 2023.
- تم التفتيش ومراجعة أكثر من 130 فندقاً ليصل عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة 188 فندقاً في 18 مقصد سياحي.
- بناءً على دراسة ومراجعة الاستهلاكات، تمكنت العديد من الفنادق الحاصلة على شهادة النجمة الخضراء خاصة في مدينة الغردقة من تقليل استهلاكاتهم كالآتي:
 - تقليل استهلاك الكهرباء بنسبة 24٪
 - تقليل إنتاج ثاني أكسيد الكربون من الكهرباء بنسبة 24٪
 - تقليل استخدام الزجاجات البلاستيكية المستخدمة في الغرف تبلغ سعتها 120 ألف زجاجة سنوياً بفضل نظام الترشيح بريتا
 - تقليل استهلاك المياه بنسبة 13,86٪

وجارى دراسة ومراجعة الاستهلاكات في باقى المناطق.

في إطار الخطة الموضوعية من قبل مجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة برئاسة السيد الاستاذ/محمد ايوب رئيس شعبة الفنادق العائمة وهي العمل على انهاء وازالة كافة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة النيلية لتجعله في الصدارة الاولي للجذب السياحي لمصرنا الحبيبة، حيث انه لا مثيل لنهرنا الخالد في دول العالم.

ومن هذا المنطلق وايماناً منا كمجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة نسعى جاهدين من اجل تحقيق كافة متطلبات السادة اصحاب الفنادق العائمة وتذليل المعوقات التي تحول دون العمل على تقدم وازدهار السياحة النيلية لمصرنا الغالية.

قامت الشعبة بعقد عدة اجتماعات مع السادة ممثلي الجهات المعنية بالسياحة النيلية وقد اسفرت تلك الاجتماعات عن الآتي:-

أولاً: الادارة العامة للحماية المدنية:-

منذ صدور القرار الوزاري الخاص بالكود الموحد من اخطار الحريق للمنشآت الفندقية الثابتة والعائمة الجديدة والقديمة واستصدار نشرة فنية مع وجود check list sheet وذلك لمنع الاجتهادات الشخصية للسادة المفتشين وان يتم التفتيش طبقا للنشرة check list sheet ، وذلك لتسهيل التفتيش على العائمت ويكون طبقا للكود المصري للحماية من اخطار الحريق.

فقد سعت الغرفة والشعبة بتوقيع برتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء والذي يهدف الي الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء وذلك عن طريق منظومة الكترونية تعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ويتم ادخال البيانات والرسومات عليها من قبل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لإشتراطات تأمين المنشآت الفندقية من اخطار الحريق Check List وان الهدف الأساسي من تلك المنظومة هو التيسير علي الفنادق وتوفير الوقت والجهد حال مواجهة الفندق أي مشكلة تخص اشتراطات الكود مما يتطلب الرجوع لمركز بحوث الإسكان والبناء.

وتسهيلاً على السادة المستثمرين بقطاع السياحة النيلية فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الكود المصري للمراسي والموانئ النهرية والذي يهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات والتي تركز على تحقيق نمو إقتصادي مرتفع ومستدام.

ثانياً : - وزارة الموارد المائية والري:-

وفي اطار سعي شعبة الفنادق العائمة لتذليل كافة العقبات التي تواجه نشاط السياحة الثقافية وبناءً علي ذلك يتم عقد اجتماعات تنسيقية لمناقشة مقابل الانتفاع وآية مبالغ اخري وكذا مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة النيلية وهي المغالاة في الرسوم والجعول المفروضة علي المراسي السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة الوزارية .

الاجتماعات التنسيقية لاستعراض الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي:-

وفي اطار التعاون بين غرفة المنشآت الفندقية (شعبة الفنادق العائمة) والجهات المعنية بقطاع السياحة النيلية تقوم الشعبة بحضور كافة الاجتماعات التنسيقية التي تتم بوزارة الموارد المائية والري وبحضور ممثلي الجهات (وزارة الموارد المائية والري -وزارة النقل – وزارة السياحة والآثار – غرفة المنشآت الفندقية -محافظة الأقصر – محافظة اسوان -الهيئة العامة للنقل النهري – المركز القومي لبحوث المياه) وذلك لاستعراض موقف الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي وعدم شحوظ الفنادق العائمة ومن ضمن هذه التكاليف:-

قيام غرفة المنشآت الفندقية سنوياً باستئجار عدة دفاعات خلال فترة السدة الشتوية بغرض الحفاظ على الفنادق من الشحوظ خلال هذه الفترة، وللمساعدة في أي حالات شحوظ للفنادق العائمة، مما أسفر عن موسم سياحي ناجح متمنين أن يستمر هذا النجاح لإزدهار السياحة النيلية في مصرنا الغالية.

تم إصدار خطاب شكر للسيد رئيس الهيئة العامة للنقل النهري من الغرفة علي مجهودات الهيئة خلال فترة السدة الشتوية مما ادي الي موسم سياحي ناجح.

قيام السادة مسئولو الغرفة والسادة مسئولو الاتحاد المصري للغرف السياحية بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار بعقد عدة اجتماعات مع وزارة الري والموارد المائية لمناقشة القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٣ والقرار الوزاري ١٩٢ لسنة ٢٠٢٣ وجاري العمل علي تأجيل القرارين المشار اليهما بعالية.

لقد ورد للغرفة بعض الشكاوى الواردة من الشركات المالكة للفنادق العائمة التي تتضرر فيها من المغالاة في رسوم المراسى (مقابل الانتفاع من الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف)، علما بأنه يوجد قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الرسوم الحكومية المستحقة علي المنشآت الفندقية نظرا للظروف القهرية الناتجة عن جائحة كورونا، ورغم ذلك تتم المحاسبة بالغرامة مخالفين بذلك قرارات دولة معالي رئيس مجلس الوزراء .

ثالثاً: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (أملاك الدولة).

علي ضوء الشكاوى الواردة والتي يتضرر فيها الملاك من زيادة رسوم المراسى، فقد تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ بمقر الغرفة لمناقشة موضوع زيادة الرسوم المفروضة على المراسى الخاضعة للهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية من ٨٠ج/للمتر إلى ٤٨٠ج/للمتر والتي صدر بشأنها قرار بالحجز الإداري، حيث تم على الفور أثناء انعقاد الاجتماع إعداد البيان المطلوب وتسليمه للسيد رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لاتخاذ ما يلزم حياله مع التوصية باستمرار التنسيق في أي تظلمات ترد لاحقاً.

وأفاد سيادته بقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع جهاز مشروعات القوات المسلحة التي آلت اليه الأراضي التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في المسافة من شبرا وحتى حلوان، وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو التوقف عن أي مطالبات مالية أو أي حجوزات إدارية على المنشآت الفندقية أو السياحية أو المراسى التابعة لها بذلك النطاق حتى الإنهاء من البت في تظلمات تلك المنشآت والتوصل إلى حل فعال يرضى كافة الأطراف.

وكذا قيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة من أجل إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأراضي التابعة للهيئة عن الأعوام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ والتي أدت المغالاة فيها إلى تراكم المديونيات على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها، على أن يتم التنسيق مع وزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية في عملية إعادة التسعير، على أن يتم الأخذ في الاعتبار عند إعادة التسعير التفرقة بين المراسى التي يوجد عليها أنشطة سياحية أو تجارية والأخرى التي تُستخدم فقط لرسو العائمات دون وجود أي أنشطة تدر عائداً مادي.

وقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالنظر في الرسوم المفروضة على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها عن عام ٢٠١٩، وذلك بعد الانتهاء من البت في التظلمات الواردة عن الأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢، حيث أن الرسوم المفروضة عام ٢٠١٩ تم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة ويتطلب النظر فيها لاتخاذ إجراءات أخرى.

ونتيجة لتلك الاجتماعات والمناقشات مع السادة مسئولى الهيئات المتصلة بوزارة الموارد المائية والري فقد انتهت الي الموافقة على تخفيض المديونيات الي نصف القيمة عن الأعوام من ٢٠٢٠ الي ٢٠٢٢، وجارى دراسة رسوم ٢٠١٩.

رابعاً: هيئة النقل النهري :-

وتعاوننا من الغرفة (شعبة الفنادق العائمة) فقد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للنقل النهري على ضرورة التعاون وتضافر الجهود بهدف خلق كوادر بشرية على دراية بالتطور التكنولوجي في مجال النقل النهري وقادر على المنافسة المحلية والإقليمية وذلك من خلال توقيع بروتوكول للتعاون فيما بينهما، وقد تضمن البرتوكول على الآتي:-

- التعاون في مجال تدريب العناصر المتميزة من طلبة المدرسة الفنية المتقدمة للنقل النهري خلال إجازات نصف وآخر العام الدراسي على الفنادق العائمة في الرحلات بين الأقصر وأسوان بغرض اكتساب المهارات اللازمة للملاحة بنهر النيل.
- تلتزم الهيئة العامة للنقل النهري بتقديم كشف بأسماء الطلبة المرشحة للتدريب وأرقام تليفوناتهم على الا يزيد العدد عن ٤٠ طالباً في كل مرة.
- تلتزم الغرفة بتقديم مخطط لتوزيع الطلبة على الفنادق العائمة وتحديد مشرف عام على التدريب ويشمل المخطط اسم الفندق والشخص المسئول بالفندق وأرقام التليفونات وتاريخ بدء ونهاية التدريب ونقطة الالتقاء ونقطة المغادرة على الا تتجاوز فترة التدريب ١٥ يوماً خلال إجازة نصف العام .
- تلتزم الفنادق العائمة بتحمل كل فندق من الفنادق المرشحة للتدريب مصاريف السفر ذهاباً وعودة والانتقالات والإقامة والإعاشة طوال مدة التدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بتدريب الطلبة على الملاحة والقيادة للوحدات النهرية والأجهزة الملاحية وغرفة المحركات عن طريق أفراد الطاقم العاملين على الوحدات النهرية وطبقاً لأصول السلامة والصحة المهنية والاشتراطات الملاحية.
- تلتزم الفنادق العائمة بمنح كل الطلاب المتدربين شهادات باجتيازهم التدريب بنجاح على أن تكون الشهادات وفق تقديرات متدرجة حسب كفاءة كل طالب في التدريب (امتياز - جيد - مقبول) من قبل الفندق القائم بالتدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بمنح من اجتاز فترة التدريب بنجاح مكافأة رمزية يتم تحديدها بمعرفة الفندق القائم بالتدريب.

تم عقد عدة اجتماعات مع الهيئة العامة للنقل النهري وذلك لعرض المشاكل التي تعوق قطاع الفنادق العائمة للتفضل بدراستها وايجاد حلول لها وهي كالتالي:- :

١. في حالة تقديم طلب للحصول على السنة الخامسة يكتفي بالتصوير تحت الماء مع السادة مهندسي الهيئة العامة للنقل النهري ويتم الحصول على ترخيص لمدة عام مرة واحدة.
٢. نظرا لوجود عجز في كافة المهن الخاصة في قسم البحرية - قسم الصيانة اقترح سيادته مراجعة اعداد العاملين المسجلين بدفاتر الهيئة العامة للنقل النهري في وظائف (عدد قائدي الباخرة - عدد ميكانيكي اول - عدد المهندسين - عدد كهربائي اول - وخلافة بكافة الوظائف).
٣. دراسة تأجيل الدورات التدريبية للعاملين بقسم البحرية وقسم الصيانة عند تجديد تراخيصهم نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.
٤. دراسة الغاء بند ال ٦ سنوات اللازمة للترقي من وظيفة الي وظيفة اعلي والاكتفاء بثلاث سنوات فقط فمثلا عند الترقى من كهربائي الي كهربائي اول يلزم مرور ٦ سنوات للحصول على وظيفة كهربائي اول.
٥. اما بخصوص موضوع خطاب التأمينات الاجتماعية الذي يرسل بالبريد العادي فهذا الاجراء يؤدي الي تأخر وصول الخطابات.

وبناءً علي المذكرات المقدمة من شعبة الفنادق القائمة الي الهيئة العامة للنقل النهري فقد تمت الموافقة علي التالي:-

الموافقة علي قيام السادة أصحاب الفنادق القائمة بتغيير نشاط الوحدة من نشاط متحرك الي أي نشاط اخر ثابت طبقا للضوابط الموضوعه ولصالح الاقتصاد القومي للبلاد.

وعلي ضوء قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠٢٠ والمتضمن منح الوحدات السياحية مهلة تأجيل الرفع علي الجفاف لمدة سنة واحدة فقط وذلك وفقا للضوابط الصادرة عن مجلس هيئة النقل النهري الموقر وموافقة السيد معالي الفريق/وزير النقل والمواصلات علماً بأن التسهيلات الممنوحة في هذا الشأن كالتالي:-

١. منح الوحدات السياحية مهلة لتأجيل الرفع علي الجفاف لمدة عام.
٢. استمرار العمل بتخفيض عدد افراد الطاقم علي الوحدات السياحية بما لا يؤثر علي امن وسلامة الوحدات والركاب والعاملين عليها.

كما قامت الشعبة أيضا بتقديم مذكرة للاتحاد المصري للغرف السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة الوزارية العليا للتراخيص والتي يمثل فيها السادة الوزراء والسادة اتحاد الغرف ودولة معالي رئيس مجلس الوزراء وتم عرض مشكلة رافع السفن وراء السد حيث ان تكلفته تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه وذلك نظرا لارتفاع التكلفة فقد تم الاتفاق علي الاتي:-

- الاكتفاء بتقديم شهادة قياس سمك الصاج من المكاتب الاستشارية بحضور إحدى الجامعات (بورسعيد - الاسكندرية) ويكون الترخيص المؤقت علي حسب التقرير الفني المعتمد من الجامعة والمكتب الاستشاري حسب حالة كل فندق عائم فمثلا لو الحالة الفنية للفندق العائم بنسبة ٨٠٪ يتم اعطاء ترخيص مؤقت لمدة عام، ولو الحالة الفنية للفندق العائم ٩٠٪ يتم اعطاء رخصة لمدة ٣ سنوات.

خامساً: الذهبيات.

بالإشارة الي التوصيات الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الذي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ برئاسة السيدة الأستاذة/غادة شلبي نائب السيد الدكتور وزير السياحة والاثار لشئون السياحة وبحضور ممثلي الغرفة بمقر الوزارة بالعباسية لمناقشة تقنين وضع الذهبيات العاملة بين الأقصر واسوان والتي تستقبل سائحين للعمل تحت مظلة الوزارة وفي ضوء صدور القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية الجديدة HC والذي تضمن مواصفات تقييم وتصنيف الذهبيات.

وبناءً على التوصيات المشار اليها تم تعميم منشور دوري علي المنشآت الفندقية العائمة المالكة للذهبيات بضرورة استيفاء المستندات اللازمة للترخيص وبيانها كالتالي:-

- ١- سند ملكية الذهبية .
- ٢- مستندات الشركة المالكة للذهبية من (السجل التجاري - البطاقة الضريبية وصحيفة الحالة الجنائية للممثل القانوني).
- ٣- الرسم الهندسي الصادر من الملاحه الداخلية بالمحافظة والتابع لها الذهبية.
- ٤- تقديم نموذج ٢ نقل ملاحي ونموذج ٥ نقل ملاحي مجدد.
- ٥- تقديم تعاقد علي مرسي مخصص من وزارة الموارد المائية والري في حالة (التسكين والمغادرة).

وبناءً علي القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ وعلي صدور القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية وانضمام الذهبيات الي عداد المنشآت الفندقية وعليه فقد قام السيد الأستاذ / محمد أيوب عضو لجنة تسيير اعمال الغرفة ورئيس شعبة الفنادق العائمة بالدعوة لعقد اجتماع تنسيقي للسادة ملاك الذهبيات للوقوف علي ما تم إنجازه بالنسبة لتراخيص الذهبيات وأيضا ما تم الوصول اليه مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء والإدارة العامة للحماية المدنية بشأن اصدار كود موحد للذهبيات للحماية من أخطار الحريق.

وانطلاقاً من دور الغرفة فان الغرفة تسعى دائماً للعمل علي تذليل كافة العقبات التي تعوق المنظومة السياحية وتعمل علي وضع الحد الأدنى من الطلبات مع كافة الجهات المعنية وبناء علي ذلك فقد تم عقد اجتماع مع اللجنة الدائمة لإعداد الكود المصري لأسس التصميم وإشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق بمقر المركز القومي للبحوث الإسكان والبناء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٣/٢/١٥ بشأن وضع الاشتراطات التي يجب توافرها في العائمت الخاضعة لقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ والتي لا يزيد حمل الاشغال الكلي بها علي عدد ٥٠ شخص ويشمل هذا العدد العمال والمقيمين والزائرين وتم التوصل الي تطبيق الحد الأدنى من الإشتراطات التي توفر الحماية في المنشآت الفندقية بأقسامها المختلفة فيما يخص أنظمة مكافحة الحريق و أنظمة الكشف والانذار بالحريق.

وعلي ضوء هذا الاجتماع تم بالفعل اصدار تراخيص للذهبيات من وزارة السياحة والآثار.

سادساً: التدريب:-

وانطلاقاً من الدور المنوط للغرفة وتنفيذا لخطة وزارة السياحة لرفع كفاءة العنصر البشري للنهوض بقطاع السياحة وضمان مستوي الخدمة المقدم للسائح فقد قامت الغرفة بعمل دورات تدريبية للسادة الموظفين المستهدفين لكل برنامج وقامت بتدريب الموظفين المستهدفين بالفنادق العائمة.

وبعد صدور القرار الوزاري رقم (٢٩٥) لسنة ٢٠٢١ بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع السياحة والي خطة وزارة السياحة والآثار بالتنسيق مع غرفة المنشآت الفندقية والاتحاد المصري للغرف السياحية وضمان مستوى الخدمة المقدمة للسائح، فقد قامت الغرفة بعرض دورات تدريبية للسادة الموظفين المستهدفين لكل برنامج وقامت بتدريب الموظفين المستهدفين بالفنادق العائمة بأجمالي ٢٧٦٧ متدرب لعام ٢٠٢٣ وحتى فبراير ٢٠٢٤ للدورات التالية (الإشراف الداخلي/صحة وسلامة الغذاء/الأغذية والمشروبات/اختلاف الثقافات).

سابعاً: قاعدة بيانات العاملين:-

نظر لصدور قرار معالي وزير السياحة والآثار بإنشاء قاعدة بيانات العاملين وضم القرار ممثلي وزارة الداخلية (قطاع شرطة السياحة والآثار - تكنولوجيا المعلومات) ولأهمية تسجيل كافة بيانات العاملين بقاعدة البيانات فقد تضافرت جهود غرفة المنشآت الفندقية والشعبة وتسهيلا علي السادة مالكي الفنادق العائمة فقد قامت الغرفة بعمل دورات تدريبية للعاملين بالمنشآت الفندقية العائمة بكل من محافظة الاقصر ومحافظة اسوان وايضا تم عقد دورة بمقر غرفة المنشآت

الفندقية وذلك لإخراج هذه القاعدة للنور والعمل بموجبها وذلك حفاظا علي العمالة بالمنشآت الفندقية والسياحية لتحسين وازدهار صورة مصرنا الحبيبة سياحياً وحتى اصحاب تلك المنشآت، وبعد الانتهاء من نظام قاعدة بيانات العاملين قامت الفنادق بإدخال البيانات الخاصة بكل منشأه، وبناء علي الإدخال يقوم قسم المعلومات الجنائية بالكشف علي الأسماء جنائياً وبعد الموافقة عليها يتم طبع الكارنيهات.

كما تم تفعيل القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لعام ٢٠١٩ بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية (HC) وتسكين كافة المنشآت الفندقية العاملة علي الدرجة السياحية المناسبة وفقا للمعايير الواردة بالقرار المشار اليه.

وعلي ضوء ذلك تم تشكيل لجنة عليا من قطاع المنشآت الفندقية للمرور علي المنشآت الفندقية القائمة بمحافظتي (الاقصر – اسوان) خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

ونظرا للظروف القهرية التي مرت بها السياحة النيلية التي أدت الي توقف معظم الفنادق القائمة وتوقف الحركة السياحية، وكذا هروب العمالة المدربة.

وفي إطار التعاون المثمر بين وزارة السياحة والآثار والغرفة فقد تم الاتفاق علي أن تقوم الفنادق القائمة بتقديم التظلم ولا يتم النظر في كافة التظلمات الا بعد نهاية شهري مارس وابريل ٢٠٢٣.

ثامناً: التصدي للعقبات التي تواجه السياحة النيلية.

وفي اطار الدور المنوط للشعبة بالعمل علي إزالة كافة العقبات الي تعوق تقدم وازدهار السياحة النيلية فقد تم العمل علي حل وإزله المعوقات التالية:-

١- مشكلة الفلايك باسنا

التي أصبحت في تزايد مزعج ومخيف للزبائن خاصة وانهم يقومون بربط الحبال في بلكونات الزبائن وفي حالة قيام عمال المركب بمنعهم يقومون بسبهم. وتم اتخاذ موقف حاسم في هذا الخصوص وتم وقف وإنهاء تلك الظاهرة نهائياً.

٢- مشكلة ادفو

تم عرض المشكلة التي تواجهها الفنادق القائمة اثناء زيارة معبد ادفو علي السيد المحافظ وهي:

- ١- الطرق المؤدية للمعبد غير ممهدة .
- ٢- تتسابق الحناطير بجلب السياح بشكل مخيف .
- ٣- عدم دخول العربات الي المعبد .

وأفاد السيد رئيس الشعبة بأنه تم عمل إصلاح بالطريق المؤدي للمعبد وتم رصفه كما تم عمل مسار محدد للحناطير وايضا تم عمل موقف للعربات والتكاتف.

ونظرا لان الزيارة تكون لعدد كبير من السائحين في حدود ٦٨٠٠ سائح في أربع ساعات فقط وبالتالي سمحوا بدخول سيارات السياحة وكذا مد العمل في كوم امبو حتي الساعة التاسعة مساءً.

كما طالبت الشعبة بإجراء الكشف على قائدي الحناطير وعمل التحاليل الطبية لهم، وكذلك السماح بدخول اتوبيسات السياحة والعمل على تطوير المعبد من حيث المداخل والكافتيريات والحمامات والعمل على تحديد مسار معلوم مؤمن للحناطير وإمكانية ان الطريق من المعبد الي الكورنيش لا يسمح بسير الحناطير حتي الساعة ٨ صباحاً.

نظراً للظروف القهرية التي مرت بها السياحة نتيجة ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من تراجع كبير في حركة السياحة الوافدة للبلاد وإيماناً من رئيس وأعضاء الشعبة للنهوض بمستوي التايم شير لما له من آثار إيجابية في تنشيط السياحة الداخلية وقت الأزمات.

وعلي ضوء ذلك فقد قامت الشعبة بعقد العديد من الاجتماعات التي تضم السادة أعضاء الشعبة والسادة ممثلي وزارة السياحة والآثار لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تعوق النهوض بمستوي التايم شير في مصرنا الغالية لتنشيط السياحة الداخلية كالتالي:-

١ - ميكنة نظام اقتسام الوقت.

العمل علي ميكنة نظام إقتسام الوقت بين الغرفة ووزارة السياحة للتحكم من خلال الغرفة والوزارة في كافة البيانات الخاصة لهذا القطاع السياحي وحفاظاً عليه من الشركات الغير جادة والتي تضر بهذا القطاع، علماً بان ميكنة هذا القطاع تتم علي نفقة غرفة المنشآت الفندقية (شعبة اقتسام الوقت).

وعليه فقد تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء للقيام بإعداد برنامج لقاعدة بيانات نظام إقتسام الوقت، وبناءً علي التنسيق فقد قام مسؤولي مركز دعم وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء بإستعراض العرض التقديمي لقاعدة بيانات إقتسام الوقت والمتضمنة التالي:-

- ١- أهداف المشروع.
- ٢- نظام الإشغال الفندقي.
- ٣- نظام إدارة اقتسام الوقت.

٢- وجوبه إخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه.

في إطار حرص شعبة اقتسام الوقت على مصالح أعضائها، فقد تم التنسيق لعقد عدة اجتماعات لمناقشة ودراسة مدى وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه، والصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية الصادرة لقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحدث التعديلات في القانون واللائحة التنفيذية.

ونتيجة لتلك الاجتماعات فقد قامت الشعبة بإعداد دراسة من قبل مكتب محاسب قانوني وخبير ضرائب أوضحت عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها لسيادة معالي المستشار القانوني للغرفة ونائب رئيس مجلس الدولة، والذي تفضل بدوره بإعداد مذكرة قانونية تؤكد عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها للسيد الاستاذ/علاء عاقل - رئيس لجنة تسيير اعمال الغرفة والذي بدوره تفضل برفع المذكرة للسيد الاستاذ/احمد الوصيف - رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، للتفضل برفعها للسيد معالي وزير السياحة والآثار، تمهيداً لعرضها علي هيئة الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة لإبداء هيئتها الرأي القانوني، حيث ان العرض علي هيئة الجمعية العمومية قسمي الفتوي والتشريع يكون من خلال الوزير المختص.

٣- فض المنازعات.

إيماناً من الدور المنوط لشعبة اقتسام الوقت لحل كافة المشاكل التي تواجه السادة العملاء مع السادة اصحاب المنشآت الفندقية، وتنفيذاً لقرار السيد معالي وزير السياحة رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشكيل لجنة فض المنازعات والتي تشكل من كل من :-

- السيد رئيس الادارة المركزية للفنادق والقرى السياحية رئيساً
- السيد رئيس الادارة المركزية لتراخيص المنشآت والاحتياجات السياحية عضواً
- السيد مدير ادارة اقتسام الوقت عضواً
- السيد رئيس شعبة اقتسام الوقت بغرفة المنشآت الفندقية او من يفوضه عضواً
- أحد اعضاء غرفة المنشآت الفندقية يرشحه المجلس عضواً

وتختص اللجنة بفحص المنازعات والشكاوي الواردة بشأن بيع وتأجير وتنازل وكل ما يتعلق بنظام وحدات اقتسام الوقت ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمن تراه من العاملين والمختصين بالمسائل القانونية لأداء مهامها؛

وقامت اللجنة بحل جميع المشاكل الواردة من السادة العملاء ضد بعض القري وهي كالتالي:-

١- الشكاوى الواردة بشأن تعنت بعض الشركات من تمكين العملاء من الانتفاع بالأسابيع المتعاقد عليها والزامهم بدفع رسوم خدمات إضافية بخلاف رسوم الصيانة.

٢- الشكاوى الواردة من بعض عملاء اقتسام الوقت بشأن الارتفاع والمغالة في احتساب مصروفات الصيانة.

ناقشت اللجنة المشاكل المختلفة لكافة المنشآت الفندقية العاملة بنظام اقتسام الوقت.

وانتهي رأي اللجنة الي الاتي:-

١- تم الاتفاق علي زيادة الصيانة السنوية لكافة المنشآت الفندقية العاملة بنظام اقتسام الوقت بواقع من (٢٥٪) لصيانة ٢٠٢٣ وذلك نظرا لارتفاع أسعار المرافق الحكومية (كهرباء - ماء - غاز.....الخ).

كما أكد السيد الأستاذ/محمد أيوب رئيس الشعبة بأن الشعبة قامت بإجراء بعض التعديلات المقترحة حول بنود عقد بيع بنظام المشاركة بالوقت طبقا للقرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بالبنود التي يجب تعديلها وأفاد سيادته بأنه تم تسليم التعديلات المذكورة للسيد الأستاذ/محمد عامر لاتخاذ اللازم.

أولاً: الغرض من إنشاء الشعبة وهيكلها التنظيمي.

- بناءً على القرار الوزاري رقم ٣٧٥ لسنة ٢٠٢٠، بشأن ضوابط إقامة وتشغيل كازينوهات ألعاب المائدة والرقابة عليها،

تقرر تأسيس شعبة كازينوهات ألعاب المائدة وفقاً لما جاء بالقرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء شعبة نوعية بإسم شعبة ألعاب المائدة (الكازينو) على أن تكون تحت مظلة غرفة المنشآت الفندقية وفي حدود اختصاصها.

وبناءً على ذلك، تم إنشاء الشعبة ومخاطبة الكازينوهات العاملة بمصر (والتي أفادت وزارة السياحة والآثار أن عددهم يبلغ ٢١ كازينو) وانضم لعضوية الغرفة ١٨ كازينو، بغرض تنظيم وتسهيل العمل والارتقاء بمستوى الدخل المحقق وما يعنيه ذلك من فائدة للدخل القومي بالعملة الأجنبية، حيث تقوم الغرفة بتمثيل أعضائها أمام الجهات الرسمية لحل مشاكلهم والوقوف الى جانبهم لتذليل العقبات والمعوقات التي تواجههم.

- تتكون الشعبة من عدد (٥) أعضاء مجلس إدارة بالإضافة الى رئيس الشعبة.

ثانياً: أعمال الشعبة.

عقد العديد من الاجتماعات لمناقشة المعوقات التي تواجه الكازينوهات للوقوف على حلها وهي كالتالي:

أولاً: ضريبة القيمة المضافة.

- كان هناك إجماع من الكازينوهات التي تم التواصل معها على أن أهم المعوقات التي تقابلهم والتي قد تتسبب لبعضهم بعدم التوسع في نشاطهم في السوق المصري، هو إخضاع دخل الكازينوهات لضريبة القيمة المضافة وقدرها ١٤٪،

- تم توقيع بروتوكول بين كل من وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية وذلك في أكتوبر ٢٠٢٢، وفيه قدر أن جزء من الدخل الإجمالي الذي تحققه الكازينوهات يخضع لعدة ضرائب أخرى متعددة وتفادياً للازدواج الضريبي، فقد تقرر احتساب قيمة ضريبة القيمة المضافة الواجب سدادها ٣٪ فقط على إجمالي دخل الكازينو مقسمة كالتالي: (١,٥٪ حصة الكازينو و ١,٥٪ حصة وزارة السياحة والآثار).
- تنظيم اجتماع لممثلي الكازينوهات مع الأستاذ/أشرف الأبحر - مستشار الضرائب لدى الإتحاد المصري للغرف السياحية - وأحد الذين ساهموا في صياغة البروتوكول - للرد على استفساراتهم حول البروتوكول.
- بالرغم من صدور البروتوكول المذكور أعلاه، استمرت مصلحة الضرائب بمطالبة الكازينوهات بتسديد حصة ضريبة القيمة المضافة بالكامل (٣٪).
- مما دعى الغرفة إلى التواصل مع ممثلي وزارتي السياحة والآثار والمالية للعمل على تطبيق ما جاء بالبروتوكول، وبالفعل خاطبت وزارة السياحة والآثار وزارة المالية بما يفيد مسئوليتها بتحمل النسبة التي تخصها وهي ١,٥٪ (من إجمالي نسبة الـ ٣٪ المقررة في البروتوكول) وذلك عن الفترة المتفق عليها طبقاً للبروتوكول الموقع.

ثانياً: إخضاع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة.

يعتبر إخضاع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة من إحدى المشاكل التي تواجه الكازينوهات العاملة في مصر نظراً لأن البروتوكول الموقع بين وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية لم يشير إلى خضوع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي قامت الغرفة بما يلي:-

- إعداد وتقديم مذكرة توضيحية وتفصيلية من شركات إدارة الكازينوهات بمصر، بشأن ملخص للأسس القانونية والمحاسبية التي تستند إليها شركات إدارة الكازينوهات بمصر في تحديد مدى خضوع الإكراميات الموزعة على العاملين بصالات ألعاب المائدة لضريبة القيمة المضافة من عدمه، حيث تم شرح النقاط التالية:

- ماهية النشاط داخل صالة الألعاب.
- الضريبة المفروضة على إيراد النشاط.
- طبيعة الإكramيات التي يدفعها اللاعبون للعاملين بالكازينو .
- كيفية معاملة الإكramيات دفترياً من واقع مستندات الشركات العاملة في القطاع.

- تم إرسال المذكرة المشار إليها بعاليه الى الاتحاد المصري للغرف السياحية ومصلحة الضرائب المصرية، لعرض وجهة نظر أعضاء الشعبة.

ثالثاً: فرض جزاءات على ضريبة القيمة المضافة بأثر رجعي في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩.

- النظر في عدم فرض جزاءات على ضريبة القيمة المضافة بأثر رجعي في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩ وهي الفترة التي سبقت تحرير البروتوكول والذي تم توقيعه في أكتوبر ٢٠٢٢ حيث أنه لم توجد آليه لتحصيل الضريبة المشار اليها قبل صدور البروتوكول.

وجاري العمل على حل هذه المشكله.

أنشئت شعبة فنادق ٣،٢،١ نجوم بغرض توسيع وزيادة دائرة التواصل بين أعضاء الجمعية العمومية حرصاً من مجلس إدارة الغرفة على مصلحة تلك المنشآت لما لها من طبيعة خاصة متمثلة وللعمل على رعاية مصالحها، وياعتبار أن الشعبة هي الجسر الرئيسي الناقل لنبض المنشآت المصنفة ٣،٢،١ نجوم فيما يتعلق بها سواء من موضوعات أو مشكلات أو معوقات أو آراء أو خلافه، لترحها على مجلس إدارة الغرفة لاتخاذ اللازم بما يحقق مصلحة فنادق الشعبة والغرفة والقطاع الفندقى بوجه عام.

أعمال وإنجازات الشعبة حتى تاريخه.

- تم عقد عدة إجتماعات خلال الفترة المذكورة؛ لمناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه فنادق فئة ٣،٢،١ نجوم، ومن ثم رفع توصيات بالحلول أو بالإقتراحات لمجلس إدارة الغرفة الذى بدوره يعمل على تذليل هذه العقبات، أو رفع الأمر لجهة الإختصاص.

المشاكل التي واجهت المنشآت الفندقية تم بحثها مع الاجهزة التنفيذية بالمحافظة.

أولاً: التصدي للمشاكل التي تواجه المنشآت الفندقية وبحثها مع الأجهزة التنفيذية.

- التنسيق مع شركة القناة للكهرباء لعدم فصل التيار الكهربائي عن بعض الفنادق ومنحهم مهلة للسداد عن طريق جدولة تلك المديونيات.
- التنسيق مع شركة القناة للكهرباء بشأن إعادة تقدير المقاييس السابق التعاقد عليها مع فنادق مرسى علم والقصير وإيقاف المطالبات الجديدة في ظل وجود خطاب صادر من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بعدم احقية الشركة في طلب سداد أي مبالغ مساهمة في تكاليف إنشاء شبكات النقل والتوزيع والاكتفاء فقط بالتكلفة الفعلية لتوصيل التغذية الكهربائية من شبكة التوزيع.
- التنسيق مع شركة طاقة للغاز الطبيعي اللازم لتشغيل المنشآت الفندقية بمناطق الاحياء وسهل حشيش.
- الاشتراك مع لجان مأمورية الضرائب العقارية بالبحر الاحمر في حصر وتقدير ٢٠٢٢ لأعداد الغرف الفندقية والدرجة السياحية المقيم عليها الفندق، مع مراعاة التشغيل المرحلي للمنشأة والدرجة السياحية الجديدة لربط الضريبة العقارية.
- الاشتراك مع مأموري الضرائب العقارية بالبحر الاحمر في اعداد مذكرات الرد على الطعون المحولة الي لجان الخبر بمحاكم مجلس الدولة بالبحر الاحمر في نظر الزيادة بنسبة ٣٠٪ بعد تخفيضها من ٤٥٪ لعدم الاعتراف بالمادة {١٣} من قانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وبنود البروتكول المبرم في هذا الشأن، حيث ان المنوط بتقدير معيار التكلفة الاستثماري هما وزيرى المالية والسياحة ويقتصر دور لجان الحصر والتقدير فقط على حصر أعداد الغرف والدرجة السياحية.

• اخطار جميع المنشآت الفندقية بتقارير زيارات وزارة السياحة والآثار لضمان وصول تلك التقارير والملاحظات إليهم بوقت كافي من أجل العمل على سرعه تلافي الملاحظات.

• اشتراك عضو من الغرفة مع لجان بحث التظلمات من درجة التقييم.

ثانياً: التصدي لتحصيل رسوم دون السند القانوني.

• متابعة قيام الهيئة العامة لمواني البحر الاحمر بتحصيل رسوم مقابل حق انتفاع للسقالات والمرابن امام المنشآت الفندقية دون سند قانوني بواقع ١٠٠ جم عن كل متر مربع والتوصل إلى صدور قرار السيد المهندس/وزير النقل رقم ٣١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الرسوم بثلاث فئات تبدأ من ١٠ جم حتى ٤٢ جم طبقاً لاستغلال السقالة.

• التصدي لنقابات المهن الموسيقية والتمثيلية وجمعية المؤلفين والملحنين لتحصيل رسوم من المنشآت الفندقية دون سند من القانون، وكذا الادارة العامة للتفتيش الفني ومنح التراخيص لوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• التصدي لعدم مشروعيه مطالبة الهيئة العامة للطرق والكباري بالبحر الاحمر بالزام المنشآت الفندقية بالحصول على ترخيص باستخدام حرم الطريق كمداخل ومخارج للمنشأة الفندقية مقابل جعل سنوي، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• التصدي لعدم مشروعيه مطالبة ادارة السلامة والصحة المهنية بمديرية القوي العاملة بالزام المنشآت الفندقية اعتماد تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية بعد سداد رسوم بالنقابة العامة للعاملين بالسياحة تحت مسمي مقابل اعتمادها لتشكيل اللجان، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة أيضاً بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• إيقاف مطالبة مديرية العمل بالبحر الأحمر في حصول مراكز التدريب التابعة للمنشآت الفندقية على ترخيص منها، ولما كان ذلك مخالف لأحكام المادة {١٣٢} ، {١٣٦} من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث ان المنشآت الفندقية ليس بها مراكز تدريب وانما هي إدارة تدريب يختص عملها في تدريب العاملين بها فقط دون غيرهم ومن ثم فان المنشآت الفندقية تدخل ضمن الجهات المستثناة من الحصول علي الترخيص المطالب به لعدم قانونيته، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة أيضاً بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

مؤتمر المناخ COP27.

- التنسيق لعقد ورشة عمل مع مسئولى وزارة المالية لتوضيح كيفية إحتساب نسبة ال ٢٥٪ من إيرادات الغرف الفندقية المباعه خلال فترة إقامة مؤتمر المناخ COP27.
- التنسيق الدائم مع الدكتور/خالد الشريف – مساعد وزير السياحة والآثار للتحويل الرقمى خلال فترة التجهيزات لمؤتمر المناخ، وأسفر ذلك على العديد من الإجتماعات من أجل رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية للفنادق بمدينة شرم الشيخ، وكذا إشتراك الفرع مع لجان مشتركة من ممثلى وزارة السياحة والآثار والجهاز القومى لتنظيم الإتصالات لمتابعة رفع كفاءة البنية التحتية وخدمات الإتصال بفنادق شرم الشيخ طبقاً لمقاييس مفهوم الوصول إلى الإنترنت على السرعة، وهو ما تم إنجازه بالفعل من قبل الفنادق قبل انعقاد مؤتمر المناخ فى نوفمبر ٢٠٢٢.
- التنسيق والإعداد مع كبار المستثمرين ومديرى الفنادق بشرم الشيخ لعقد إجتماع موسع والمتعلق بأعداد الحجوزات التى تمت بالفعل مع شركة G.C.M المسئولة عن حجوزات الفنادق بالمؤتمر وتم طرح بعض المشاكل التى واجهت بعض الفنادق مع الشركات السياحية ووضع الحلول لها، وكان ذلك بحضور محافظ جنوب سيناء، ونائب وزير السياحة والآثار، ورئيس فرع الغرفة، وممثلى هيئة الرقابة الإدارية، وممثلى المخابرات، وممثلى الأمن الوطنى، وممثلى وزارة السياحة والآثار.
- التواصل مع الدكتورة/نشوى طلعت – مستشار الوزير للسياحة المستدامة لعقد ورشة عمل مع الفنادق المهتمة بتنفيذ محطات طاقة شمسية وبحضور عدد ٤ شركات من المنفذين للمحطات بنظام P.P.A.
- التنسيق مع وزارة السياحة والآثار وهيئة سلامة الغذاء وفنادق شرم الشيخ لعقد ورشة عمل من أجل التعريف بأساسيات سلامة الغذاء، كما كان هناك مرور دائم مع مفتشى الهيئة على الفنادق.

- تواصل الفرع الدائم مع الفنادق خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢ للإفادة بالمديونيات المتأخرة لدى الشركات السياحية وتم إخطار المركز الرئيسي بهذه المديونيات مما أسفر عن حصول عدد من الفنادق على مستحققاتهم.
- التنسيق لإجتماع أعضاء الفرع مع السيد/ Bernd مستشار GIZ بشأن تعاون المؤسسة الألمانية مع وزارة السياحة والآثار والإتحاد المصرى للغرف السياحية من أجل تطوير منظومة التعليم الفنى والمهارى فى القطاع السياحى.
- التنسيق مع مدير عام الإتصال السياسى بوزارة السياحة والآثار خلال زيارة لجنة السياحة والطيران بمجلس النواب لمحافظة جنوب سيناء وذلك لإعداد لقاء مع المستثمرين وأعضاء فرع الغرفة للتعرف على المشاكل التى تواجه القطاع السياحى والعمل على حلها مع الجهات المعنية وتم هذا اللقاء، وحضره أعضاء فرع الغرفة ومديرى الفنادق وكبار المستثمرين والسيد المحافظ وطرح الإجتماع العديد من المعوقات والمشاكل التى تواجه المستثمرين وأيضاً الفنادق.
- إعداد قائمة بالحلول والمقترحات التى يراها الفرع تساعد فى حل المشاكل والمعوقات التى تواجه مستثمرى محافظة جنوب سيناء وذلك بناءً على كتاب معاون وزير السياحة والآثار وخطاب رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرى رأس سدر.
- إعداد ملف بما ورد للفرع من شكاوى المستثمرين التى تتعلق بالرسوم التى تفرضها المحافظة على إستخدام الشواطئ وتم الإشارة لعدم وضوح الأسس والقواعد التى يتم بناءً عليها إحتساب هذه الرسوم فضلاً عن تحصيلها بأثر رجعى، للعرض على الجهات المعنية لبيان مدى قانونيته.
- حضور ورشة العمل التحضيرية لمشروع جرين شرم، من أجل تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء فى غضون خمس سنوات، ومازال هناك تعاون مستمر بين اللجنة الدائمة للمشروع وفرع الغرفة متمثلاً فى الحضور الدائم لجميع الإجتماعات اللاحقة وتلبية طلباتهم وإمدادهم بالبيانات المطلوبة والتنسيق بينهم وبين الفنادق خلال زيارتهم لها.
- إعداد قائمة بشأن الكيانات الغير شرعية (الغير مرخصة من وزارة السياحة والآثار) والتى تؤثر بالسلب على القطاع السياحى وتهدد الإقتصاد القومى، ومن ثم إرسالها للوزارة عن طريق الغرفة لبحث سبل إضفاء صيغته لتلك الكيانات.

- التنسيق لعقد عدة إجتماعات مع السيدة/سها بهجت - مستشار وزير السياحة والآثار للتدريب وبحضور السادة مسئولى التدريب والموارد البشرية بالفنادق وذلك من أجل المساهمة المجتمعية لرفع مستوى الخدمة بالمقاصد السياحية في كل من مدينة دهب ومدينة شرم الشيخ.
- التنسيق مع مديري الفنادق لحضور ورشة عمل من أجل مناقشة آليات التصدى لظاهرة التحرش بالفنادق والتنبيه على مدى خطورتها وكيفية الحد منها، وذلك بحضور ممثلى وزارة السياحة والآثار، ورئيس فرع الغرفة وبمشاركة عدد كبير من الفنادق.

الدورات التدريبية.

- قام الفرع بعمل عدد (٤٥٠) دورة تدريبية فى مختلف البرامج التدريبية بعدد (٦٩٦٢) متدرب فى الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

- الاشتراك في تنظيم حملات تلقي لقاح فيروس كورونا بفنادق الاسكندرية بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار ووزارة الصحة وتم تنفيذ عدة حملات بالفعل ودعوة العاملين بفنادق الاسكندرية لتلقي اللقاح بفنادق صن رايز ، جدة ، الحرم ، سان جيوفانى.
- تمثيل الغرفة في حضور اجتماع بمقر ديوان عام المحافظة وبحضور ممثلين عن وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى مصر العاملة، وذلك في ضوء بروتوكول التعاون المشترك بين وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى مصر العاملة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بشأن تعزيز التعاون والشراكة من اجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحلية في ضوء قرار السيد المحافظ رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٢.
- عقد ملتقى توظيفي بالمدرسة الفندقية بالاسكندرية بالتعاون مع المدرسة الفندقية لتدريب الطلبة والخريجين وتوظيفها بالفنادق وبالفعل تم تدريب وتوظيف طلبة المدرسة.
- الاشتراك في عضوية لجان الطعن التي تنظر في الطعون المقدمة من المنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة العقارية.
- تمثيل الغرفة في حضور اجتماعات دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية.
- التنسيق لعقد دورات تدريبية بفنادق الإسكندرية ومطروح والساحل الشمالى في المجالات المختلفة بإجمالى عدد ١٦ دورة و ٢٦٦ متدرب عن عام ٢٠٢٢، وإجمالى عدد ٩٢ دورة و ١٧٥٥ متدرب عن عام ٢٠٢٣، وجارى استكمال مشروع تدريب العاملين بالفنادق خلال ٢٠٢٤.

التواصل الدائم بين أعضاء لجنة تسيير الأعمال بصفة دورية عن طريق الإجتماعات الافتراضية (نظراً لظروف جائحة كورونا) أو حضورياً كلما استدعت الحاجة، للتنسيق عما يتبع حيال الأزمات.

- التواصل مع السادة أصحاب ومديري فنادق الفرع للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجههم والعمل على تذليل أي عقبات أو مشاكل تعوقهم.
- التنسيق لعقد دورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين بفنادق الفرع، حيث تم تدريب عدد ٨٤١ متدرب في التخصصات المختلفة سنة ٢٠٢٢ وكذلك تم تدريب عدد ٦٠٣ متدرب خلال عام ٢٠٢٣.
- تمثيل الغرفة في حضور الإجتماعات التي يتم عقدها بمحافظة الأقصر وبحضور السيد المستشار/محافظ الأقصر لمناقشة جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه الفنادق والعمل على تذليلها، وكذا حضور الإجتماعات المماثلة مع السيد اللواء/محافظ أسوان وفعالاً تم التواصل إلى حل أغلب المشاكل مع الجهات المحلية بأسوان.
- التواصل مع السادة مسئولى محافظة قنا، بناءً على الشكاوى التي وردت لنا من فنادق قنا ضد المحافظة للعمل على تذليل هذه المشاكل.
- التنسيق بين الفرع والمحافظات التي تقع في نطاق الفرع بالتعاون مع السادة مديري مكاتب وزارة السياحة والآثار لعدم قيام أي جهة حكومية أو غير حكومية بالتفتيش على الفنادق الإ بمصاحبة ممثل من مكتب وزارة السياحة والآثار وبعلم فرع الغرفة.

التأمين الصحي الشامل:-

➤ بمناسبة البدء في تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة الأقصر، تم التنسيق بين هيئة التأمين الصحي والفنادق لعقد اجتماع بمقر الغرفة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ بحضور مديري هيئة التأمين الصحي ومديري إدارة الموارد البشرية بفنادق الأقصر لمناقشة ضوابط تطبيق التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق نتيجة وجود بعض الخلافات بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل من حيث المبالغ المستحقة على العاملين بالفنادق كإشتراك، وتم التوصل إلى إنهاء جميع المشاكل.

➤ التنسيق مع ممثل التأمين الصحي الشامل لقيام لجنة من التأمين بالمرور على الفنادق وعمل توعية للعاملين لتوضيح هذا النظام ومدى استفادة العاملين به؛ وكذلك شاركت الغرفة في الندوات التي عُقدت بالفنادق في هذا الصدد.

➤ التنسيق لعقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس الأقصر تحت رعاية غرفة المنشآت الفندقية (فرع الوجه القبلي) بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل بحضور الأستاذة/مدير عام مكتب وزارة الصحة لشرح ضوابط تنفيذ التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق، وقد قام السادة المسؤولين بالتأمين الصحي والرعاية الصحية بشرح كل ما يتعلق به ومدى استفادة العاملين به.

➤ جرى تنفيذ بروتوكول بين الرعاية الصحية وغرفة المنشآت الفندقية.

● الاستعداد للموسم السياحي الجديد عن طريق دعوة السادة مديري وأصحاب الفنادق بالأقصر لحضور لقاء مع السيدة الدكتورة/غادة شلبي نائب معالي وزير السياحة بفندق هيلتون الأقصر وذلك لمناقشة آليات الإستعداد للموسم السياحي الجديد وقد تواجد أعضاء لجنة تسيير أعمال الفرع بهذا الاجتماع.

● التنسيق لحل مشكلات الفنادق مع شركة الكهرباء عن طريق عقد اجتماع بحضور الطرفين والسادة مكتب وزارة السياحة والآثار بالأقصر وبحضور المديرين الماليين لبعض الفنادق بمقر الفرع، وذلك نظراً لورود عدة شكاوى من شركة توزيع الكهرباء من بعض الفنادق المستحقة عليها مديونيات كبيرة، وتم الاتفاق على جدول المبالغ المتأخرة على أن تقوم الفنادق بجدولة المديونيات المتأخرة على أن تلتزم الفنادق بتسديد شهر من المتأخر مع الشهر الحالي وتم عمل محضر بذلك تم التوقيع عليه من ممثلين شركة الكهرباء والفنادق.

● التنسيق لحل مشكلات الفنادق مع شركة المياه والصرف الصحي عن طريق عقد اجتماع مع شركة المياه والصرف الصحي ومع الفنادق المتراكم عليها مديونيات كبيرة، وبحضور السادة مكتب وزارة السياحة والآثار بالأقصر، وتم الاتفاق على جدول الديون أسوة بما تم مع شركة الكهرباء.

● التنسيق للقاء الذي عُقد بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ مع معالي وزير السياحة والآثار وبحضور السادة مديري الفنادق والمستثمرين في القطاع السياحي وقد شرح سيادته رؤية الدولة في قيمة السياحة ووضع خطة لفتح أسواق جديدة والوقوف إلى جانب المستثمرين وتذليل أي عقبات كما أستمع سيادته إلى السادة الحضور في مناقشة الوضع السياحي خاصة بالأقصر وأسوان.

● الاجتماع مع السيد/ Bernd Singendonk ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ بمقر الفرع في الأقصر وذلك لمناقشة المقترحات التي أبدتها سيادته لتطوير إستراتيجية التعليم الفندقى.

● التنسيق لعقد اجتماع مع كلية السياحة والفنادق بالأقصر وذلك لعرض مدى إمكانية التعاون بين الكلية وغرفة المنشآت الفندقية لتدريب الطلبة بالكلية لفنادق الأقصر أثناء الأجازات للإستفادة من التدريب العملى للطلبة.

● عقد اجتماع موسع بحضور السيد اللواء/محافظ أسوان والسيد الأستاذ/أحمد الوصيف رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية والأستاذ/محمد أيوب عضو لجنة تسيير الأعمال بالغرفة المركزية وعدد كبير من السادة المسئولين التنفيذيين بالمحافظة، تمت مناقشة جميع المعوقات التي تواجه الحركة السياحية بأسوان لجذب المزيد من الحركة السياحية وبعد مناقشات كثيرة خرج الاجتماع بالتوصيات التالية وذلك حتى تكون أسوان جاذبة للسياحة:

١. تطوير الطرق وربط المحافظة بأكبر عدد من الطرق تحديداً:-
 - تطوير طريق مرسى علم / أدفو وخاصة السبعين كيلو متر الغير ممهدة
 - طريق الأقصر أسوان الغربى
 - توسعة طريق أبو سمبل
٢. زيادة حركة الطيران بين القاهرة والمحافظة من خلال زيادة عدد الرحلات بهدف زيادة حركة السائحين
٣. تحسين الخدمات الطبية المتاحة لخدمة السائحين
٤. زيادة التوعية وخاصة بشأن السائحين في المناطق المختلفة وكذا العربات الحنطور ورفع كفاءتها والفلايك وتحسين أماكن إمتطائها ومنع الإشغالات من الباعة الجائلين بتلك المناطق.
٥. دراسة والتخطيط لتوسعة عمل المراكب السياحية في البحيرة والمراسى المطلوبة.
٦. تقنين أوضاع بيوت النوبة والغرب والتي تستقبل سائحين دون ترخيص حتى يتسنى مراقبة الجودة والتأكد من الخدمة المقدمة وأداء إلتزاماتها تجاه الدولة طبقاً للقانون ٨ لعام ٢٠٢٢.
٧. تحسين ورفع كفاءة المراسى التابعة للدولة بما يتناسب مع زيادة الحركة السياحية خاصة في إدفو وكوم أمبو.
٨. حل مشاكل تعدد الجهات والرسوم الباهظة المفروضة على المراسى السياحية الخاصة التي تطالب بها عدة جهات.

٩. التوسع في المنتجات السياحية الجديدة التي من الممكن أن تجذب شرائح سياحية جديدة مثل:-
- سياحة الطبيعة في بعض الوديان (مثل كرك ودينجل)
 - مشاهدة الطيور في المناطق المختلفة
 - إقامة الـ (Glamping) وهو نوع من المخيمات الفاخرة الغير تقليدية
 - السياحة العلاجية
١٠. التوسع في إقامة المنشآت الترفيهية.

تقرير
أعمال وإنجازات
لجنة تسيير الأعمال
غرفة المنشآت الفندقية

الجمعية العمومية العادية

مايو ٢٠٢٤

محتويات التقرير

م	الموضوع	الصفحة
١	كلمة السيد رئيس لجنة تسيير الأعمال	٢
٢	صندوق إعانة الطوارئ	٣
٣	الحماية المدنية والكود المصرى للوقاية من اخطار الحريق	٤
٤	قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية	٦
٥	كاميرات المراقبة بالمنشآت الفندقية	٨
٦	لجنة التدريب والتطوير	٩
٧	المعارض والمؤتمرات الدولية	١٢
٨	اللجنة القانونية	١٣
٩	لجنة فض المنازعات	١٧
١٠	المعايير الجديدة للفنادق HC	١٩
١١	برنامج النجمة الخضراء	٢٠
١٢	شعبة الفنادق العائمة	٢٢
١٣	شعبة إقتسام الوقت	٣١
١٤	شعبة ألعاب المائدة (الكازينوهات)	٣٤
١٥	شعبة فنادق ١، ٢، ٣ نجوم	٣٧
١٦	فرع الغرفة بالبحر الأحمر	٣٨
١٧	فرع الغرفة بجنوب سيناء	٤٠
١٨	فرع الغرفة بالأسكندرية	٤٣
١٩	فرع الغرفة بالوجه القبلى	٤٤

السيدات والسادة الزملاء ممثلى المنشآت أعضاء الجمعية العمومية

بالنيابة عن السادة أعضاء لجنة تسيير الأعمال وبالأصالة عن نفسي أتقدم لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير لصداق تعاونكم الدائم مع الغرفة خلال الفترة الماضية.

كما يسعدني أن أتوجه بخالص الشكر والإمتنان لمعالى وزير السياحة والآثار السيد الأستاذ / أحمد عيسى، على رعايته الدائمة للقطاع السياحي بصفة عامة والفندق بصفة خاصة وكذا على مجهودات معاليه المبذولة خلال الفترة السابقة من أجل نهضة ورفعة السياحة المصرية.

كما أتقدم بخالص الشكر لجميع مسئولى وزارة السياحة والآثار والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي والإتحاد المصرى للغرف السياحية والغرف السياحية الشقيقة، على تعاونهم الدائم معنا.

وإن شاء الله بتضافر جهودنا جميعا، سوف تستمر السياحة المصرية بالحفاظ على مكانتها التي تستحقها في المحافل الدولية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار المصرية.

وأخيراً كل الإحترام والتقدير لزملائي أعضاء اللجنة والجهاز الإدارى بالغرفة على مجهوداتهم طوال فترة عمل اللجنة، هذا ونؤكد لسيادتكم إستمرار الغرفة فى خدمة منشآتها الأعضاء وأتمنى فى النهاية للجميع التوفيق.

وكل عام وحضراتكم بخير،،،

علاء عاقل
رئيس لجنة تسيير الأعمال
ورئيس الجمعية العمومية

وعلى ضوء حرص غرفة المنشآت الفندقية على مراعاة مصالح أعضائها والوقوف معهم في ظل الظروف الحالية وبالتنسيق مع الإتحاد المصري للغرف السياحية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار، لمساعدة المنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الأزمات.

فقد تمت الموافقة على صرف إعانة للعاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية لمواجهة الأزمات.

تم صرف عدد إحدى عشر دفعة لعدد عماله ٢٠٦٣٦٥ عامل مؤمن عليه لكافة المنشآت الفندقية والسياحية بقيمة ١,٥٣٢,٢٢٩,٤٨٤ فقط مليار وخمسمائة اثنان وثلاثون مليون ومائتان وتسعة وعشرون ألف واربعمئة أربعة وثمانون جنيهاً مصرياً لا غير.

واستمراراً لجهود الغرفة نحو مراعاة مصالح أعضائها، فقد تمت الموافقة من قبل صندوق إعانة الطوارئ على دعم الفنادق الكائنة بمناطق (طابا ونوبيع ودهب)، والتي سينطبق عليها شروط صرف الإعانة وفقاً لآليات الصندوق الخاصة بطلب صرف الإعانة والنماذج المعدة لهذا الغرض.

ونظراً لصعوبة تنفيذ بعض الطلبات الخاصة بصرف الإعانة لهذه المناطق، فقد سعت غرفة المنشآت بالتنسيق مع الإتحاد المصري للغرف السياحية تحت مظلة وزارة السياحة والآثار وتم عرض الأمر الى معالي وزير السياحة والآثار وتمت موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٨٤ المنعقدة برئاسة الدكتور رئيس مجلس الوزراء علي صرف (٦) دفعات من صندوق اعانات الطوارئ للعمال العاملين بالقطاع السياحي بفنادق (طابا - دهب - نوبيع) علي ان يتم الدعم للعاملين بتلك المنشآت عن طريق البريد.

وعليه فقد قامت الغرفة بتعميم منشور على المنشآت الفندقية الكائنة بمناطق طابا ودهب ونوبيع، وتم صرف عدد ٢ دفعة وجارى صرف باقى الدفعات.

٣- الحماية المدنية والكود والمصرى للوقاية من اخطار الحريق

بروتوكول التعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء للاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتقديم الخدمات الاستشارية في المشروعات التابعة للغرفة.

حفاظاً على الجهود المبذول والتعاون المثمر بين الجهات المعنية (الإدارة العامة للحماية المدنية - مركز بحوث الإسكان والبناء - غرفة المنشآت الفندقية) بحضور ومشاركة وزارة السياحة والآثار والذي أثمر عن صدور قائمة الفحص والتفتيش (CHECK LIST) لاشتراطات التأمين للمنشآت الفندقية القائمة وكذا المنشآت الفندقية القائمة.

تم توقيع بروتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء بتاريخ ٢٠٢١/٣/١١ والذي يهدف الى الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء بتقديم الخدمات الاستشارية، حيث أن تنفيذ الأعمال موضوع البروتوكول تتطلب تقديم خدمات الدراسات الاستشارية ومراجعة الرسومات والمستندات وفقاً لأكواد الأمن والسلامة.

تعاهد الغرفة لإعداد منظومة إلكترونية لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية.

يتم العمل من خلال منظومة إلكترونية تُعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ليتم إدخال كافة البيانات والرسومات عليها من قِبَل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لاشتراطات تأمين المنشآت الفندقية (CHECK LIST) بذلك وفي حالة وجود تعديلات أو تغييرات يتم إدخال الاقتراحات والحلول والبدايل الفنية إلكترونياً لكي تستوفي من قِبَل الفنادق، وتم الانتهاء من إعداد المنظومة وإجراء تشغيل تجريبي على عدد من الفنادق بمختلف المحافظات وتم التأكد من استعدادها للعمل.

اللجنة المشتركة لمتابعة اعمال منظومة الكود المصري لمكافحة الحريق.

- تم تشكيل لجنة لمتابعة أعمال منظومة الكود المصري لمكافحة الحريق تضم (السادة ممثلي غرفة المنشآت الفندقية - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء - الشركة المنفذة للمنظومة) بحضور المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية التابعة له، وذلك لمتابعه أعمال المنظومة والوقوف على أية مشكلات خاصة بها.

- تضمنت توصيات اللجنة التنسيق لعقد دورات تدريبية للفنادق بحضور الشركة المنفذة والغرفة والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء للتدريب على كيفية استخدام المنظومة والرد على آية استفسارات بشأن البيانات المطلوب رفعها على المنظومة والمطلوبة من المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء،

- تم بالفعل اجراء تدريب للمنشآت الفندقية على كيفية استخدام المنظومة والرد على الاستفسارات، كما تم تعميم عدة منشورات لحث الفنادق على ضرورة استخدام المنظومة موضح بها رابط به كيفية التشغيل والتعامل مع المنظومة وذلك ليتم فحص البيانات المدرجة على المنظومة من قبل المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء، تسهيلاً على المنشآت الفندقية وعوضاً عن النظام الورقي السابق اتباعه.

إهداء الغرفة منظومة كود الحريق لوزارة السياحة والآثار.

- يشار إلى قرار ٤٣٦ باجتماع لجنة تسيير اعمال الغرفة بمحضر الاجتماع رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ بشأن إهداء الغرفة منظومة كود الحريق لوزارة السياحة والآثار، وموافقة وزارة السياحة والآثار على ذلك.

- تم عقد عدة اجتماعات بين وزارة السياحة والآثار وغرفة المنشآت الفندقية والشركة المنفذة لمنظومة كود الحريق والشركة المنفذة لميكنة خدمات الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية للتنسيق المستمر بين جميع الاطراف لإمكانية عمل تكامل بين منظومة كود الحريق ومنظومة ميكنة الخدمات لإصدار الموافقات الخاصة بالحماية عن طريق المنظومة.

التنسيق لإصدار نشرة فنية للخيام لمكافحة اخطار الحريق.

- تستمر انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة الموضحة عاليه للوقوف على آية مشكلات تواجه المنشآت الفندقية، وتضمنت تلك الاجتماعات مناقشة البنود الخاصة بالسرادقات / الخيام (الدائمة والمؤقتة)، والتي انتهت الى التصور الخاص بالسرادقات / الخيام (الدائمة والمؤقتة) من وجهة نظر متطلبات الوقاية من اخطار الحريق.

تم ارسال خطاب من الغرفة موجه الى رئيس اللجنة الدائمة للكود بالمركز القومي لبحوث الإسكان والبناء.

٤- قاعدة بيانات العاملين بالمنشآت الفندقية والسياحية

الهدف من إنشاء منظومة قاعدة بيانات العاملين بالقطاع السياحي.

- تنفيذ توجه الدولة بميكنة كافة التعاملات بين المواطنين وكافة الاجهزة بالدولة.
- إنشاء قاعدة بيانات لكافة العاملين بالقطاع السياحي بجمهورية مصر العربية وإستخراج كارتنيه موحد مؤمن لكافة العاملين بعد الكشف الأمني الدوري عليهم لاستبعاد من لا يصلح من العمل بالمنشآت السياحية واتخاذ كافة الاجراءات الاستباقية للحد من الجرائم السياحية.

تعاهد الغرفة مع مطابع الشرطة.

تم التعاقد مع مطابع الشرطة لاستخراج كارتنيهات العاملين بالقطاع السياحي المقيدين بقاعدة البيانات الإلكترونية لضمان توفير الإجراءات الأمنية اللازمة لعدم تزوير تلك الكارتنيهات.

التنسيق مع مطابع الشرطة بشأن مد العمل بكارتنيهات ٢٠٢٢ لعام ٢٠٢٣، وكذا التنسيق بشأن طباعه كارتنيهات عام ٢٠٢٤.

- تم التنسيق من قِبَل السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية مع السيد اللواء مساعد وزير الداخلية رئيس قطاع شرطة السياحة والاثار وذلك نظراً لظروف خارجة عن الإرادة وخاصة باستيراد مستلزمات الطباعة واهمها الشرائح الإلكترونية الذكية، فلم تتمكن مطابع الشرطة من توفير الكارتنيهات المطلوبة لعام ٢٠٢٣ الا بعد سبعة اشهر، وحيث ان هناك عدد من البطاقات متوفرة من العقود السابقة المبرمة بين غرفة المنشآت الفندقية مع مطابع الشرطة، فقد تم التوافق مع المطابع ان يتم استخدامها في إصدار بعض الكارتنيهات المطلوب تنفيذها لعام ٢٠٢٣ على ان يتم إعطاء الأولوية للمحافظات الحدودية خاصة محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء.
- وبناءً على ذلك، تم التوافق على استمرار العمل بكارتنية ٢٠٢٢ لمحافظات الجمهورية عدا محافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء حيث تم توفير بطاقات أمنية للعاملين بهم لما لتلك المحافظات من أهمية جغرافية تتطلب التدقيق الأمني.

- ورد للغرفة شكاوى بعض فنادق البحر الأحمر فيما يخص المشاكل التي تواجه العاملين بالفنادق والخاصة بكارنيهات الغرفة الأمنية الخاصة بقاعدة بيانات العاملين، من عدم اعتراف بعض الأمانة الامنية بها، وعليه تفضل السيد اللواء المستشار الأمني للاتحاد المصري والغرف السياحية التابعة له بالتواصل مع قطاع شرطة السياحة والاثار وإجراء عدد من الاجتماعات تضم الجهات الشرطة المختصة للوقوف على تلك المشكلة والانتهاء منها.
- تم إصدار توصية لكافة المديریات الأمنية بالمحافظات أنه حال استخراج أي كارنيهات أمنية بمعرفتهم يستبعد القطاع السياحي وذلك لأن للقطاع السياحي كارنيهات أمنية محكمة صادرة من مطابع الشرطة.
- تم التواصل مع السيد اللواء مساعد الوزير مدير امن البحر الأحمر وتم التأكيد على ان كارنية الغرفة الأمني هو الكارنية المعترف به، وقد أصدر سيادته تعليماته لنجدة المديرية التي اخطرت كافة الاكمنة بذلك.
- كما تم التنسيق مع مطابع الشرطة وجاري طباعة كارنيهات ٢٠٢٤ لمحافظات الجمهورية المختلفة.

- بناءً على ما سبق تعميمه على الفنادق عن كيفية التعامل مع الثلاث حالات للمنشآت الفندقية المركب بها كاميرات للمراقبة وهي على النحو التالي:-
 - فنادق مركب بها منظومة كاميرات وحاصله على ترخيص.
 - فنادق مركب بها كاميرات ومطلوب منها استيفاء جزئي لاستكمال المنظومة.
 - فنادق لم تقم بتركيب أنظمة كاميرات من قبل.
- تم إفادة الفنادق بكون أنظمة الكاميرات بالمواصفات وأماكن التركيب، والتأكيد على ضرورة الحصول على موافقة اللجنة القومية للرصد المرئي باعتبارها شرط من شروط الترخيص والتشغيل وفقاً للمواصفات الفنية الصادرة من قطاع تنظيم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - الإدارة العامة للمساعدات الفنية.
- التنسيق مع وزارة السياحة والآثار (قطاع الفنادق) ووزارة الداخلية (قطاع شرطة السياحة والآثار) وتكوين لجنة بمشاركة غرفة المنشآت الفندقية تنعقد شهرياً لمناقشة المشاكل التي تواجه الفنادق مع شرطة السياحة والآثار.

في إطار اهتمام غرفة المنشآت الفندقية بالسادة الأعضاء من خلال الارتقاء بمستوى جودة الخدمات لصناعة السياحة في مصر من أجل زيادة القدرة التنافسية وتنشيط السياحة واجتذاب نصيب أكبر من سوق السياحة العالمي فقد وضعت الغرفة خطة تقوم على تدريب الموظفين والعاملين بالمنشآت الفندقية بمهارات مصممة خصيصاً للوصول إلى معايير أداء وظيفية وفنية تتوافق ومعايير الخدمة الفندقية المحلية والعالمية، وقد تم إطلاق الخطة تحت شعار "ملتزمون بالتميز"

وبناءً على ذلك فقد تم تنفيذ ما يلي:

• من خلال لجان متخصصة بالتنسيق بين الغرفة والاتحاد المصري للغرف السياحية ووزارة السياحة والآثار ومديري القطاعات المختلفة من العاملين بسلاسل الفنادق العالمية بالسوق السياحي المصري، تم إعداد الخطة التدريبية وفقاً لأحدث بحث ميداني للاحتياجات التدريبية، وتوضيح الخطة:

- ١- مكونات الموضوعات التدريبية لكل تخصص.
- ٢- الموظفين المستهدفين في كل برنامج.
- ٣- طرق اختبار المتدربين قبل التدريب.
- ٤- جدول تنفيذي لمدة ٦ شهور لتسهيل عمل خطط التدريب الداخلية بكل فندق مسبقاً.
- ٥- بيانات التواصل مع المنسقين المنتشرين بجميع فروع الغرفة لحجز البرامج التدريبية.
- ٦- الترتيبات المطلوبة لتنفيذ التدريب
- ٧- إتباع نظام المدرب المتجول (فريق منتقي من الخبرات المصقولة علمياً في نفس التخصص والمعتمدين كمدرسين) ووفق ترتيبات لوجستية وتنظيمية يذهب المدرب مدعماً بالأدوات والتجهيزات اللازمة إلى مقر عمل الموظف بالفندق ويقوم بتدريب العاملين نظرياً وعملياً في الموضوعات التالية:

- صحة وسلامة الغذاء بنظام تحليل المخاطر والتحكم في النقاط الحرجة.
- مبادئ خدمة الأغذية والمشروبات.
- تنمية مهارات المكاتب الأمامية.

- تنمية مهارات الإشراف الداخلي.
- تنمية مهارات التجهيز والتحضير.
- التعريف العام بالعمل الفندقي للعاملين المنضمين حديثاً.
- إعداد مدرب قسم فندقي.
- المهارات الإدارية للمشرف الفندقي.
- الوعي بالثقافات المختلفة.
- الوعي الأمني.

● لرفع كفاءة العنصر البشري متمثلاً في السادة مدربي الغرفة تم الآتي:

- عمل برنامج إعداد مدرب لمدة ٤ أيام بحضور جميع المدربين بكل التخصصات بمقر الغرفة بالدقي.
- قيام الغرفة بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار والسفارة البريطانية بالقاهرة بإعداد دورة متخصصة للعاملين بالفنادق ومدتها ٤ ساعات تدريبية تحت مسمى (الوعي الأمني للعاملين بالسياحة)، وتم تدريب مدربي الغرفة على هذه الدورة من خلال مدربي السفارة البريطانية المعتمدين بالقاهرة، بهدف تطوير مهارات جميع العاملين بمستحدثات الخدمة الأمنية المتطورة، وأهمية ذلك للحفاظ على الصورة الذهنية الإيجابية ولجذب مزيد من السياحة، ، ومن ثم قيام مدربي الغرفة بتنفيذ دورات تدريبية لموظفي الفنادق تحت عنوان "الوعي الأمني".
- استحداث برامج وفقاً لما يستجد من أحداث مثل سلوكيات التعامل مع السائحين (اون لاين).
- تم توفير فرص تدريبية مع جهات دولية بأسعار مخفضة مثل:
- المعهد الأمريكي التعليمي للفنادق والنزل "American Hotel & Lodging Educational Institute" وذلك لتوفير عدد (٧) برنامج تدريبية للمستوى الإداري الفندقي بتخفيض أكثر من ٥٠٪ لبعض البرامج.
- مؤسسة HSMIA الشرق الأوسط للتدريب على التسويق الرقمي Digital Marketing بأسعار مخفضة.
- التعاون مع شركة (ACT (Advanced Computer Technology) لتوفير عدد من الدورات المجانية عن التطبيقات التكنولوجية الحديثة في مجال الإدارة الفندقية.

- توقيع بروتوكولات تعاون بين الغرفة وعدد من المؤسسات التعليمية لتدريب الطلبة والخريجين عملياً لتوفير موظف مؤهل علمياً وعملياً للعمل الفندقي وفرص أفضل للتوظيف للخريجين، ومن هذه المؤسسات التعليمية:

- ❖ جامعة مدينة السادات – كلية السياحة والفنادق.
- ❖ المعهد العالي للسياحة والفنادق بمدينة بدر – القاهرة.
- ❖ جامعة شرق بورسعيد التكنولوجية.

وتحت التنفيذ:

- المشاركة في اجتماعات المؤسسة الألمانية GIZ لتطوير التعليم الفني (الفندقي) بالتعاون مع خبراء التربية والتعليم لمناقشة المناهج التعليمية المستحدثة لتواكب طلبات سوق العمل الفندقي المتغير.
- جرى التنسيق مع إحدى الشركات المتخصصة بأنظمة الفنادق الذكية والخضراء لعمل تخفيضات مميزة للسادة الأعضاء في حالة استخدام الشركة لتطوير منظومة العمل داخل الفندق.
- بلغ إجمالي أعداد المتدربين في مختلف التخصصات بالمحافظات المختلفة ٣٢,٧٦٣ متدرب خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ وحتى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

من منطلق حرص غرفة المنشآت الفندقية على رعاية مصالح فنادقها الأعضاء وكذا معاونتهم على التواجد في الأسواق الجديدة داخلياً وخارجياً، تعمل الغرفة على ما يلي:-

• التنسيق مع الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي في بداية الموسم للإفادة بأجندة المعارض الدولية للموسم السياحي (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣) و (٢٠٢٣ / ٢٠٢٤)، وذلك بالنسبة للمعارض التي تشترك بها الفنادق تحت مظلة الغرفة، وكذا استطلاع رأي الفنادق حول رغبتهم في الاشتراك في بعض المعارض التي لم يسبق الاشتراك بها، وذلك بغرض فتح أسواق جديدة.

• التنسيق لإشتراك الفنادق الفعلي في المعارض الدولية الكبيرة مثل WTM لندن و ITB برلين خاصة بعد فترة توقف أثناء جائحة كورونا.

• التنسيق لإشتراك الفنادق مع الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي فيما يلي:-

➤ القافلة الإقليمية في كل من الهند وبنجلاديش في أكتوبر ٢٠٢٢، لبحث سبل التعاون بين الطرفين لزيادة الحركة السياحية الوافدة من تلك الأسواق إلى مصر.

➤ منتدى بين الشركات السياحية الأرمينية والمصرية في جمهورية أرمينيا خلال شهرى أكتوبر أو نوفمبر ٢٠٢٣.

➤ تنظيم ورش عمل مع شركة Trip.com الصينية مع الفنادق المصرية بالصين وكذلك بالقاهرة وتهدف الشركة إلى التوسع في مقاصدها في الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر ولبحث حملات الترويج والتسويق المشتركة.

➤ القافلة السياحية إلى المملكة العربية السعودية في مدينة الرياض ديسمبر ٢٠٢٣.

➤ بحث سبل التعاون مع شركة DIDA Travel وهي واحدة من أكبر وكلاء بيع الفنادق في آسيا والمحيط الهادى.

تتولى اللجنة القانونية بالغرفة العمل على كل ما يتعلق بالمسائل القانونية سواء على المستوى التشريعي أو اللوائح التنفيذية أو القرارات الوزارية المنظمة للقطاع.

فضلاً عن توليها ما يتعلق بالفنادق الأعضاء والمشاكل القانونية التي تواجههم مع الجهات الرسمية والحكومية أثناء مباشرة عملهم ومحاولة إيجاد أفضل الحلول القانونية الممكن تطبيقها فيما يتسق ومصالح الأعضاء ومنها الموضوعات العامة التي تواجه عموم الفنادق ويتم تعميم الآراء القانونية عليهم أو ما يرد من حالات مشاكل فردية لبعض الأعضاء تعمل الغرفة من خلال اللجنة القانونية على حلها وتذليل العقبات وإيجاد السبل القانونية لحل المشاكل التي تعترضهم.

أولاً: دراسة وإبداء الرأي في مشاريع القوانين التي تخص القطاع والتي ترد للغرفة لإبداء الرأي في موادها وإدخال التعديلات التي تتراءى للغرفة فيما يتسق ومصالح الفنادق الأعضاء وحضور جلسات الاستماع التي تعقد بمجلس النواب لمناقشة مواد المشروع المعروض:-

١- دراسة وإبداء ملاحظات القطاع على مواد مشروع قانون الموارد المائية والري.

٢- دراسة وإبداء الملاحظات على مشروع قانون المنشآت الفندقية والسياحية وحضور ورشة العمل التي نظمتها الغرفة للفنادق الأعضاء لتعريف الفنادق الأعضاء بمواد القانون فور صدوره والرد على استفساراتهم.

٣- إبداء الملاحظات والتعديلات على مشروع قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت الفندقية والسياحية.

٤- دراسة وإبداء الملاحظات القانونية بشأن مشروع قانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها

٥- دراسة وإبداء الملاحظات القانونية بشأن مشروع اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الغرف السياحية وتنظيم اتحاد لها.

ثانياً: النظر ودراسة الموضوعات التي ترد للغرفة من الفنادق الأعضاء والتي تتطلب الرأي القانوني فيما يخص تلك الفنادق وبعض الجهات الحكومية/والكيانات الخاصة والتي تشمل فرض وتحصيل رسوم وتطلب الفنادق الأعضاء من الغرفة موافاتهم بالرأي مستنداً على مرجعية قانونية حول مشروعية تلك المطالبات:-

ومن الموضوعات التي تناولتها اللجنة بالدراسة وإبداء الرأي القانوني بها على سبيل المثال وليس الحصر:

١- إبداء الرأي القانوني في بعض المشاكل التي تواجه أصحاب وشركات إدارة كازينوهات ألعاب المائدة من أعضاء الغرفة.

٢- الرد القانوني على الكتاب الوارد للغرفة بشأن مطالبة هيئة الطرق والكباري لفنادق البحر الأحمر بعمل تراخيص باستخدام حرم الطريق وسداد جعل سنوي مقابل حق انتفاع المداخل والمخارج للمنشأة.

٣- دراسة وإبداء الرأي القانوني في المكاتبات الواردة للغرفة من بعض الفنادق بشأن تحصيل رسم ١٪ من المحافظة الواقع بها المنشأة الفندقية.

٤- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما جاء باستفسار بعض الفنادق الأعضاء حول مدي قانونية فرض رسم تنمية بواقع ٢ جنيه عن كل ورقة من أوراق العقود الصادرة عن الفنادق.

٥- دراسة وإبداء الرأي القانوني بشأن قيام الإدارة العامة لتراخيص المصنفات الفنية بوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية.

٦- دراسة وإبداء الرأي القانوني فيما ورد للغرفة بطلب نقابة المهن الموسيقية بشأن معاونتهم في تحصيل الرسوم المقررة قانوناً والمستحقة على أعضائها وغيرهم ممن يعملون بالفنون التي تدخل تحت مظلة النقابة وذلك من خلال المنشآت الفندقية أعضاء الغرفة وتم إعداد مذكرة قانونية شاملة بهذا الشأن متوافرة بالغرفة ومتاحة للأعضاء عند الحاجة.

٧- إبداء الرأي القانوني بشأن ما جاء بالبند (١٥) من القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة واللائحة التنفيذية للقانون المذكور بتوضيح ماهية الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحال السياحية العامة والتي يُستحق عليها الرسم المشار إليه بالقانون بنسبة ١٢٪.

٨- دراسة وأبداء الرأي القانوني رداً على استفسار أحد الفنادق الأعضاء بشأن مطالبة جمعية المؤلفين والملحنين للفندق باشتراك سنوي نظير حقوق الأداء العلني الخاص بأعضاء الجمعية.

٩- إبداء الرأي القانوني حول مدي مشروع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة (تايم شير) إلى قانون القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

١٠- إبداء الرأي القانوني بشأن مدي قانونية خضوع المحلات الداخلية بالمنشأة الفندقية للضريبة العقارية بصفة مستقلة وكذلك مدي أحقية الشركة المالكة للمنشأة الفندقية في سداد الضريبة المستحقة بالتقسيم وفقاً لما نظمته البروتوكول الموقع مع وزارة المالية في هذا الصدد.

١١- دراسة وإبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب السيد رئيس شعبة فنادق ١,٢,٣ نجوم حول مدي قانونية طلب نقابة العاملين بالسياحة سداد رسم مقداره ٣٦ جنيهاً عن كل موظف للحصول على اعتماد تشكيل لجنة السلامة والصحة المهنية بالمنشأة الفندقية.

١٢- إبداء الرأي القانوني حول ما جاء بكتاب فرع الغرفة بالوجه القبلي من استفسار عن مدي قانونية مطالبة مديرية القوي العاملة للفنادق بسداد نسبة ١٪ من إجمالي أرباح المنشأة لصندوق تمويل التدريب والتأهيل.

١٣- إبداء الرأي القانوني في الاستفسار الوارد للغرفة من أحد الفنادق الأعضاء حول قيام مأمورية ضرائب الملاهي برفع رسم ختم تذاكر ملاهي الديسكو بالفندق من جنيه واحد إلى ٣٢ جنيه للتذكرة.

ثالثاً: القضايا المرفوعة من/على الغرفة ضد أشخاص أو كيانات أو جهات ومن أهمهم:

١- الدعوي المرفوعة على الغرفة بشأن منع السيدات التي تقل أعمارهن عن ٤٠ عام من الإقامة بالفنادق دون أزواجهن أو أقاربهن من الذكور والتي تخرجت منها الغرفة بموجب المذكرة المعدة بمعرفة اللجنة القانونية والتي أسردت عدم وجود أية قرارات أو تعليمات أو تنبيهات صادرة عن الغرفة لفنادقها الأعضاء في هذا الشأن.

٢- قضية رسوم زيارة المحميات المرفوعة من الغرفة وآخرين ومازالت تنظر أمام القضاء.

٣- القضية المرفوعة من الغرفة ضد شركة ليكويد للدعاية بشأن رد مبلغ ٨٨٥٥٠ قيمة الدفعة الاولى المسددة من الغرفة للشركة مقابل توريد عدد ٣٠٠٠ فلاش ميموري ولم تقم الشركة بتوريدها.

تم الحكم لصالح الغرفة وألزمت المحكمة المدعي عليه برد المبلغ والتعويض وجاري تقنين الإجراءات لتنفيذ للحكم.

٤- القضية المرفوعة من الغرفة ضد مصلحة الضرائب العقارية بشأن عدم خضوع مقار الغرفة للضريبة العقارية.

تم الحكم لصالح الغرفة فيما يخص المركز الرئيسي وتم رفع دعاوي بالمثل للحصول علي ذات الحكم بالنسبة لمقار الفروع التابعة للغرفة وتم الحكم لصالح الغرفة فيما يخص فروع الوجه القبلي والإسكندرية والبحر الأحمر وجاري الاستئناف في الحكم الصادر ضد الغرفة فيما يخص فرع جنوب سيناء.

هذا إلي جانب ما يتم إسناده للجنة القانونية من مراجعة مشاريع البروتوكولات التي توقع بين الغرفة وبعض الجهات وكذا مراجعة كافة العقود التي توقعها الغرفة مع الجهات العامة والخاصة.

تتولي لجنة فض المنازعات بالغرفة العمل علي حل النزاعات التي تنشأ بين الشركات المالكة وشركات الادارة والفنادق الاعضاء بالغرفة وكذلك النزاعات التي تنشأ بين شركات السياحة والفنادق الاعضاء وذلك للحول دون تعاضم هذه النزاعات ووصولها لساحات القضاء، وحتى لا تسيء مثل هذه النزاعات إلي سمعة مصر السياحية، حيث تسعي اللجنة لحل النزاعات بشكل سلمي قبل أن تضطر لرفع الامر للجنة العليا لفض النزاعات بالوزارة لاتخاذ القرارات اللازمة وفقا لما توصلت إليه لجنة فض المنازعات بالغرفة من معلومات من خلال التحقيق بالأمور المعروضة عليها.

نظرت اللجنة في العديد من ملفات النزاعات التي وردت إليها والتالي سرد بعضها ونجحت في التدخل لحل البعض منها وما زال العمل جاري على حل الباقي حتى نتوصل لنتيجة مرضية لكافة الاطراف المعنية:-

١- تفاعلت اللجنة مع الشكاوي الواردة لها من بعض شركات السياحة ضد بعض الفنادق العائمة حيث اضطرت العديد من شركات السياحة لإلغاء حجوزات سابقة لها مع الفنادق العائمة نظرا للأحداث السياسية والاضطرابات التي وقعت بغزة ورفض بعض الفنادق رد مقدمات الحجز لتلك الشركات أو الإصرار على توقيع غرامات إلغاء، ونتج عن تدخل اللجنة وعقد الإجتماعات مع أطراف النزاع الوصول لحلول مرضيه لطرفي النزاع تمثلت في رد بعض المقدمات أو تحويلها لحجوزات مستقبلية وكذلك رفع غرامات الإلغاء.

٢- تفاعلت اللجنة مع شكاوي العديد من الفنادق ضد بعض شركات السياحة الاجنبية التي تقاعست عن سداد مستحقات الفنادق لديها وتم التواصل مع تلك الشركات والوصول إلي تسويات مرضية وجدولة سداد المبالغ المستحقة للفنادق الأعضاء.

٣- تنظر اللجنة حالياً في الشكاوي الواردة للغرفة من بعض فنادق القاهرة ضد إحدي شركات السياحة التي تقاعست عن سداد مستحقات الفنادق لديها وجاري التنسيق مع غرفة شركات السياحة للتواصل مع الشركة المشكو في حقها وتم بالفعل إعادة جدولة المبالغ المستحقة للبدء في سدادها علي دفعات إسبوعية، وجاري المتابعة لإلزام الشركة بالسداد وفقاً لجدول الزمني المتفق عليه.

٤- تتولي اللجنة حاليا وبالتنسيق مع غرفة شركات السياحة أيضا محاولة الوصول لحل النزاع بين بعض فنادق مرسى علم وشرم الشيخ والغردقة ضد إحدى شركات السياحة الأجنبية العاملة بالسوق المصري التي توقفت عن سداد مستحقات تلك الفنادق لديها وجاري التنسيق مع غرفة شركات السياحة ووكيل الشركة بمصر للوصول لتسوية مرضية.

هذا إلى جانب العديد من ملفات المنازعات الواردة للجنة بين فنادق وشركات مالكة وشركات إدارة والتي مازال العمل يجري علي حلها وكذلك عدد من النزاعات التي تم رفعها للقضاء وعليه تغل يد الغرفة من التدخل في الأمور المعروضة علي القضاء لحين البت فيها.

تفعيلاً للقرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الذي قسم الفنادق لعدد ١٠ أنماط وحدد المعايير الخاصة بتصنيف كل فئة، تقوم وزارة السياحة والآثار بالتفتيش على الفنادق السياحية الموجودة في معظم مدن مصر، ومن ثم إصدار تقارير بالملاحظات الواجب تلافيها، وإصدار إنذارات مع منح مهل زمنية مناسبة أو تقييم الفنادق طبقاً للمعايير المستحدثة (Hospitality Criteria).

تم مراجعة وتغطية العديد من الفنادق بالمقاصد السياحية المختلفة كالتالي:

القاهرة	جنوب سيناء
البحر الاحمر	أسوان والأقصر
العين السخنة وراس سدر	الإسكندرية والساحل الشمالي وطنطا
بورسعيد ودمياط ورأس البر	الفنادق العائمة

- يتم إرسال خطابات وزارة السياحة والآثار من خلال غرفة المنشآت الفندقية بالملاحظات والتقارير والمهل وكذا خطابات إعادة تقييم لبعض الفنادق الأعضاء.

- التواصل مع وزارة السياحة والآثار بشأن ما يرد للغرفة من تظلمات من بعض الفنادق بشأن قرارات لجنة التفتيش لنقل وجهة نظر هذه الفنادق وطلب إيفاد لجان للفنادق المتظلمة لإعادة المعاينة وفحص أسباب التظلم في وجود ممثل عن غرفة المنشآت الفندقية.

وفي ضوء قرار وزير السياحة رقم (٦٧٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن وضع وتطبيق معايير تقييم الفنادق المصرية (HC) وطبقاً لما ورد بالقرار المذكور بمادته الرابعة بإمكانية إعادة النظر وتعديل النسب المئوية الواجب الحصول عليها لتقييم الفندق علي الدرجة الفندقية المستحقة.

وكذا ما ورد بالمادة الثانية عشر من ذات القرار بتشكيل لجنة ممثلاً بها غرفة المنشآت الفندقية للنظر في مدي مواكبة وموائمة معايير التصنيف المرافقة للقرار الوزاري (مواصفات الضيافة HC) لمتطلبات السوق السياحي والفندقي وإقتراح تعديل اي منها وذلك بعد مرور أربع سنوات علي تاريخ صدور القرار الوزاري والعمل به.

وبناءً علي ما سبق، فقد صدر قرار من لجنة تسيير أعمال الغرفة بمخاطبة الوزارة للبدء في تفعيل دور اللجنة لإعادة دراسة بعض الاشتراطات التي ثبت صعوبة تطبيقها على أرض الواقع ووضع مقترحات بتعديل بعض البنود.

- شهادة النجمة الخضراء هي شهادة بيئية تمنح من خلال غرفة المنشآت الفندقية للفنادق التي تهتم بمفاهيم وتطبيقات السياحة المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، وتقوم الغرفة بإدارة هذا البرنامج بالتنسيق مع وحدة السياحة الخضراء بوزارة السياحة والآثار واللجنة التوجيهية للبرنامج والتي تضم شركاء عمل من القطاع الخاص مثل شركتي ترافكو واوراسكوم ووكالة السياحة والسفر الدولية TUI والوكالة الألمانية للتنمية GIZ.
- يعد برنامج شهادة النجمة الخضراء عنصراً هاماً لتسويق قطاع الفنادق المصري ورفع قدرته التنافسية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم تصميم البرنامج بما يتناسب مع الفنادق الكائنة في جمهورية مصر العربية علماً بأنه قد تم الاعتراف بالمعايير المستخدمة به دولياً من جانب المجلس العالمي للتنمية المستدامة (GSTC).

ومن أبرز إنجازات برنامج النجمة الخضراء خلال الفترة السابقة ما يلي:

- إعادة هيكلة البرنامج ليضم أعضاء جديدة مثل مستشار للسياحة المستدامة، ومدير البرنامج، ومنسق البرنامج، ومهندس الدعم الفني.
- اعتماد ٦ مدربين و 3 مفتشين جدد بالتعاون مع الدكتورة هايكي جلاتزل (مدربة ومفتشة دولية معتمدة من البرنامج).
- المشاركة في مؤتمر المناخ COP27 وتلقي العديد من ردود الفعل الإيجابية من الحاضرين على مجهودات جرين ستار في حصول فنادق شرم الشيخ على شهادة النجمة الخضراء.
- حصول أكثر من ٦٥ فندقاً في شرم الشيخ على شهادة النجمة الخضراء.
- تعاقد سلسلة فنادق ماريوت وأكور مع برنامج النجمة الخضراء، وتنظيم ورش عمل لهم تعريفية لمعايير البرنامج وتم التفتيش على فنادق القاهرة للحصول على الشهادة.
- المشاركة في المؤتمر السنوي للمجلس العالمي للسياحة المستدامة GSTC ٢٠٢٣ لتوطيد العلاقات مع المجلس وفتح قنوات جديدة للتعاون في مجال السياحة الخضراء.
- المشاركة في ورشة عمل لمشروع شرم الخضراء التابع للأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة البيئة ومحافظة جنوب سيناء حيث تم مناقشة الإطار العام لسبل التعاون من أجل تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء.

- إدراج برنامج النجمة الخضراء في المنهج التعليمي المصري للصف السادس الابتدائي بغرض تثقيف جيل الشباب وتعزيز الوعي بأهمية تطبيق سياسات الاستدامة.
- تدريب أكثر من 400 شخص من ممثلي الفنادق على معايير شهادة النجمة الخضراء بشكل مباشر وتدريب حوالي 4000 شخص بشكل غير مباشر.
- خلق فرص عمل في مجال السياحة الخضراء.
- تقديم الدعم الفني لأكثر من 100 فندقاً بعد فترة التدريب.
- تم تقديم طلبات اشتراك لأكثر من 60 فندقاً للحصول على شهادة النجمة الخضراء وحصل بالفعل أكثر من 40 فندقاً منهم على الشهادة المذكورة في عام 2023.
- تم التفتيش ومراجعة أكثر من 130 فندقاً ليصل عدد الفنادق الحاصلة على الشهادة 188 فندقاً في 18 مقصد سياحي.
- بناءً على دراسة ومراجعة الاستهلاكات، تمكنت العديد من الفنادق الحاصلة على شهادة النجمة الخضراء خاصة في مدينة الغردقة من تقليل استهلاكاتهم كالآتي:
 - تقليل استهلاك الكهرباء بنسبة 24٪
 - تقليل إنتاج ثاني أكسيد الكربون من الكهرباء بنسبة 24٪
 - تقليل استخدام الزجاجات البلاستيكية المستخدمة في الغرف تبلغ سعتها 120 ألف زجاجة سنوياً بفضل نظام الترشيح بريتا
 - تقليل استهلاك المياه بنسبة 13,86٪

وجارى دراسة ومراجعة الاستهلاكات في باقى المناطق.

في إطار الخطة الموضوعية من قبل مجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة برئاسة السيد الاستاذ/محمد ايوب رئيس شعبة الفنادق العائمة وهي العمل على انهاء وازالة كافة المعوقات التي تواجه قطاع السياحة النيلية لتجعله في الصدارة الاولي للجذب السياحي لمصرنا الحبيبة، حيث انه لا مثيل لنهرنا الخالد في دول العالم.

ومن هذا المنطلق وايماناً منا كمجلس ادارة شعبة الفنادق العائمة نسعى جاهدين من اجل تحقيق كافة متطلبات السادة اصحاب الفنادق العائمة وتذليل المعوقات التي تحول دون العمل على تقدم وازدهار السياحة النيلية لمصرنا الغالية.

قامت الشعبة بعقد عدة اجتماعات مع السادة ممثلي الجهات المعنية بالسياحة النيلية وقد اسفرت تلك الاجتماعات عن الآتي:-

أولاً: الادارة العامة للحماية المدنية:-

منذ صدور القرار الوزاري الخاص بالكود الموحد من اخطار الحريق للمنشآت الفندقية الثابتة والعائمة الجديدة والقديمة واستصدار نشرة فنية مع وجود check list sheet وذلك لمنع الاجتهادات الشخصية للسادة المفتشين وان يتم التفتيش طبقاً للنشرة check list sheet ، وذلك لتسهيل التفتيش على العائمت ويكون طبقاً للكود المصري للحماية من اخطار الحريق.

فقد سعت الغرفة والشعبة بتوقيع برتوكول تعاون بين غرفة المنشآت الفندقية والمركز القومي لبحوث الاسكان والبناء والذي يهدف الي الاستفادة من خبرات المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء وذلك عن طريق منظومة الكترونية تعد لاستقبال بيانات المنشآت الفندقية ويتم ادخال البيانات والرسومات عليها من قبل الفندق وفقاً لقائمة الفحص والتفتيش لإشتراطات تأمين المنشآت الفندقية من اخطار الحريق Check List وان الهدف الأساسي من تلك المنظومة هو التيسير علي الفنادق وتوفير الوقت والجهد حال مواجهة الفندق أي مشكلة تخص اشتراطات الكود مما يتطلب الرجوع لمركز بحوث الإسكان والبناء.

وتسهيلاً على السادة المستثمرين بقطاع السياحة النيلية فقد صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن الكود المصري للمراسي والموانئ النهرية والذي يهدف الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كافة المجالات والتي تركز على تحقيق نمو إقتصادي مرتفع ومستدام.

ثانياً : - وزارة الموارد المائية والري:-

وفي اطار سعي شعبة الفنادق العائمة لتذليل كافة العقبات التي تواجه نشاط السياحة الثقافية وبناءً علي ذلك يتم عقد اجتماعات تنسيقية لمناقشة مقابل الانتفاع وآية مبالغ اخري وكذا مناقشة المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع السياحة النيلية وهي المغالاة في الرسوم والجعول المفروضة علي المراسي السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة الوزارية .

الاجتماعات التنسيقية لاستعراض الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي:-

وفي اطار التعاون بين غرفة المنشآت الفندقية (شعبة الفنادق العائمة) والجهات المعنية بقطاع السياحة النيلية تقوم الشعبة بحضور كافة الاجتماعات التنسيقية التي تتم بوزارة الموارد المائية والري وبحضور ممثلي الجهات (وزارة الموارد المائية والري -وزارة النقل - وزارة السياحة والآثار - غرفة المنشآت الفندقية -محافظة الأقصر - محافظة اسوان -الهيئة العامة للنقل النهري - المركز القومي لبحوث المياه) وذلك لاستعراض موقف الاستعدادات التي تتم لمواجهة الموسم السياحي وعدم شحوط الفنادق العائمة ومن ضمن هذه التكاليف:-

قيام غرفة المنشآت الفندقية سنوياً باستئجار عدة دفاعات خلال فترة السدة الشتوية بغرض الحفاظ على الفنادق من الشحوط خلال هذه الفترة، وللمساعدة في أي حالات شحوط للفنادق العائمة، مما أسفر عن موسم سياحي ناجح متمنين أن يستمر هذا النجاح لإزدهار السياحة النيلية في مصرنا الغالية.

تم إصدار خطاب شكر للسيد رئيس الهيئة العامة للنقل النهري من الغرفة علي مجهودات الهيئة خلال فترة السدة الشتوية مما ادي الي موسم سياحي ناجح.

قيام السادة مسئولو الغرفة والسادة مسئولو الاتحاد المصري للغرف السياحية بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار بعقد عدة اجتماعات مع وزارة الري والموارد المائية لمناقشة القرار الوزاري رقم ١٩١ لسنة ٢٠٢٣ والقرار الوزاري ١٩٢ لسنة ٢٠٢٣ وجاري العمل علي تأجيل القرارين المشار اليهما بعالية.

لقد ورد للغرفة بعض الشكاوى الواردة من الشركات المالكة للفنادق العائمة التي تتضرر فيها من المغالاة في رسوم المراسى (مقابل الانتفاع من الاملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف)، علما بأنه يوجد قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء بتأجيل الرسوم الحكومية المستحقة علي المنشآت الفندقية نظرا للظروف القهرية الناتجة عن جائحة كورونا، ورغمما عن ذلك تتم المحاسبة بالغرامة مخالفين بذلك قرارات دولة معالي رئيس مجلس الوزراء .

ثالثاً: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي(أملاك الدولة).

علي ضوء الشكاوى الواردة والتي يتضرر فيها الملاك من زيادة رسوم المراسى، فقد تم عقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ بمقر الغرفة لمناقشة موضوع زيادة الرسوم المفروضة على المراسى الخاضعة للهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية من ٨٠ج/للمتر إلى ٤٨٠ج/للمتر والتي صدر بشأنها قرار بالحجز الإداري، حيث تم على الفور أثناء انعقاد الاجتماع إعداد البيان المطلوب وتسليمه للسيد رئيس الإدارة المركزية للملكية والتصرف بالهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية لاتخاذ ما يلزم حياله مع التوصية باستمرار التنسيق في أي تظلمات ترد لاحقاً.

وأفاد سيادته بقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع جهاز مشروعات القوات المسلحة التي آلت اليه الأراضي التابعة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في المسافة من شبرا وحتى حلوان، وذلك لاتخاذ ما يلزم نحو التوقف عن أي مطالبات ماليه أو أي حجوزات إدارية على المنشآت الفندقية أو السياحية أو المراسى التابعة لها بذلك النطاق حتى الإنهاء من البت في تظلمات تلك المنشآت والتوصل إلى حل فعال يرضى كافة الأطراف.

وكذا قيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالتنسيق مع اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة من أجل إعادة النظر في الرسوم المفروضة على الأراضي التابعة للهيئة عن الأعوام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ والتي أدت المغالاة فيها إلى تراكم المديونيات على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها، على أن يتم التنسيق مع وزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية في عملية إعادة التسعير، على أن يتم الأخذ في الاعتبار عند إعادة التسعير التفرقة بين المراسى التي يوجد عليها أنشطة سياحية أو تجارية والأخرى التي تُستخدم فقط لرسو العائمات دون وجود أي أنشطة تدر عائد مادي.

وقيام الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالنظر في الرسوم المفروضة على المنشآت الفندقية والسياحية العائمة والمراسى التابعة لها عن عام ٢٠١٩، وذلك بعد الانتهاء من البت في التظلمات الواردة عن الأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢، حيث أن الرسوم المفروضة عام ٢٠١٩ تم اعتمادها من مجلس إدارة الهيئة ويتطلب النظر فيها لاتخاذ إجراءات أخرى.

ونتيجة لتلك الاجتماعات والمناقشات مع السادة مسئولى الهيئات المتصلة بوزارة الموارد المائية والري فقد انتهت الي الموافقة على تخفيض المديونيات الي نصف القيمة عن الأعوام من ٢٠٢٠ الي ٢٠٢٢، وجارى دراسة رسوم ٢٠١٩.

رابعاً: هيئة النقل النهري :-

وتعاوننا من الغرفة (شعبة الفنادق العائمة) فقد تم الاتفاق مع الهيئة العامة للنقل النهري على ضرورة التعاون وتضافر الجهود بهدف خلق كوادر بشرية على دراية بالتطور التكنولوجي في مجال النقل النهري وقادر على المنافسة المحلية والإقليمية وذلك من خلال توقيع بروتوكول للتعاون فيما بينهما، وقد تضمن البرتوكول على الآتي:-

- التعاون في مجال تدريب العناصر المتميزة من طلبة المدرسة الفنية المتقدمة للنقل النهري خلال إجازات نصف وآخر العام الدراسي على الفنادق العائمة في الرحلات بين الأقصر وأسوان بغرض اكتساب المهارات اللازمة للملاحة بنهر النيل.
- تلتزم الهيئة العامة للنقل النهري بتقديم كشف بأسماء الطلبة المرشحة للتدريب وأرقام تليفوناتهم على الا يزيد العدد عن ٤٠ طالباً في كل مرة.
- تلتزم الغرفة بتقديم مخطط لتوزيع الطلبة على الفنادق العائمة وتحديد مشرف عام على التدريب ويشمل المخطط اسم الفندق والشخص المسئول بالفندق وأرقام التليفونات وتاريخ بدء ونهاية التدريب ونقطة الالتقاء ونقطة المغادرة على الا تتجاوز فترة التدريب ١٥ يوماً خلال إجازة نصف العام .
- تلتزم الفنادق العائمة بتحمل كل فندق من الفنادق المرشحة للتدريب مصاريف السفر ذهاباً وعودة والانتقالات والإقامة والإعاشة طوال مدة التدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بتدريب الطلبة على الملاحة والقيادة للوحدات النهرية والأجهزة الملاحية وغرفة المحركات عن طريق أفراد الطاقم العاملين على الوحدات النهرية وطبقاً لأصول السلامة والصحة المهنية والاشتراطات الملاحية.
- تلتزم الفنادق العائمة بمنح كل الطلاب المتدربين شهادات باجتيازهم التدريب بنجاح على أن تكون الشهادات وفق تقديرات متدرجة حسب كفاءة كل طالب في التدريب (امتياز – جيد – مقبول) من قبل الفندق القائم بالتدريب.
- تلتزم الفنادق العائمة بمنح من اجتاز فترة التدريب بنجاح مكافأة رمزية يتم تحديدها بمعرفة الفندق القائم بالتدريب.

تم عقد عدة اجتماعات مع الهيئة العامة للنقل النهري وذلك لعرض المشاكل التي تعوق قطاع الفنادق العائمة للتفضل بدراستها وايجاد حلول لها وهي كالتالي:- :

١. في حالة تقديم طلب للحصول على السنة الخامسة يكتفي بالتصوير تحت الماء مع السادة مهندسي الهيئة العامة للنقل النهري ويتم الحصول على ترخيص لمدة عام مرة واحدة.
٢. نظرا لوجود عجز في كافة المهن الخاصة في قسم البحرية - قسم الصيانة اقترح سيادته مراجعة اعداد العاملين المسجلين بدفاتر الهيئة العامة للنقل النهري في وظائف (عدد قائدي الباخرة - عدد ميكانيكي اول - عدد المهندسين - عدد كهربائي اول - وخلافة بكافة الوظائف).
٣. دراسة تأجيل الدورات التدريبية للعاملين بقسم البحرية وقسم الصيانة عند تجديد تراخيصهم نظرا للظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.
٤. دراسة الغاء بند ال ٦ سنوات اللازمة للترقي من وظيفة الي وظيفة اعلي والاكتفاء بثلاث سنوات فقط فمثلا عند الترقى من كهربائي الي كهربائي اول يلزم مرور ٦ سنوات للحصول على وظيفة كهربائي اول.
٥. اما بخصوص موضوع خطاب التأمينات الاجتماعية الذي يرسل بالبريد العادي فهذا الاجراء يؤدي الي تأخر وصول الخطابات.

وبناءً علي المذكرات المقدمة من شعبة الفنادق العائمة الي الهيئة العامة للنقل النهري فقد تمت الموافقة علي التالي:-

الموافقة علي قيام السادة أصحاب الفنادق العائمة بتغيير نشاط الوحدة من نشاط متحرك الي أي نشاط اخر ثابت طبقا للضوابط الموضوعه ولصالح الاقتصاد القومي للبلاد.

وعلي ضوء قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠٢٠ والمتضمن منح الوحدات السياحية مهلة تأجيل الرفع علي الجفاف لمدة سنة واحدة فقط وذلك وفقا للضوابط الصادرة عن مجلس هيئة النقل النهري الموقر وموافقة السيد معالي الفريق/وزير النقل والمواصلات علماً بأن التسهيلات الممنوحة في هذا الشأن كالتالي:-

١. منح الوحدات السياحية مهلة لتأجيل الرفع علي الجفاف لمدة عام.
٢. استمرار العمل بتخفيض عدد افراد الطاقم علي الوحدات السياحية بما لا يؤثر علي امن وسلامة الوحدات والركاب والعاملين عليها.

كما قامت الشعبة أيضا بتقديم مذكرة للاتحاد المصري للغرف السياحية للتفضل بعرضها علي اللجنة الوزارية العليا للتراخيص والتي يمثل فيها السادة الوزراء والسادة اتحاد الغرف ودولة معالي رئيس مجلس الوزراء وتم عرض مشكلة رافع السفن وراء السد حيث ان تكلفته تبلغ ٤٨٠ مليون جنيه وذلك نظرا لارتفاع التكلفة فقد تم الاتفاق علي الاتي:-

- الاكتفاء بتقديم شهادة قياس سمك الصاج من المكاتب الاستشارية بحضور إحدى الجامعات (بورسعيد - الاسكندرية) ويكون الترخيص المؤقت علي حسب التقرير الفني المعتمد من الجامعة والمكتب الاستشاري حسب حالة كل فندق عائم فمثلا لو الحالة الفنية للفندق العائم بنسبة ٨٠٪ يتم اعطاء ترخيص مؤقت لمدة عام، ولو الحالة الفنية للفندق العائم ٩٠٪ يتم اعطاء رخصة لمدة ٣ سنوات.

خامساً: الذهبيات.

بالإشارة الي التوصيات الصادرة عن الاجتماع التنسيقي الذي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/١/٥ برئاسة السيدة الأستاذة/غادة شلبي نائب السيد الدكتور وزير السياحة والاثار لشئون السياحة وبحضور ممثلي الغرفة بمقر الوزارة بالعباسية لمناقشة تقنين وضع الذهبيات العاملة بين الأقصر واسوان والتي تستقبل سائحين للعمل تحت مظلة الوزارة وفي ضوء صدور القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ الصادر بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية الجديدة HC والذي تضمن مواصفات تقييم وتصنيف الذهبيات.

وبناءً على التوصيات المشار اليها تم تعميم منشور دوري علي المنشآت الفندقية العائمة المالكة للذهبيات بضرورة استيفاء المستندات اللازمة للترخيص وبيانها كالتالي:-

- ١- سند ملكية الذهبية .
- ٢- مستندات الشركة المالكة للذهبية من (السجل التجاري - البطاقة الضريبية وصحيفة الحالة الجنائية للممثل القانوني).
- ٣- الرسم الهندسي الصادر من الملاحه الداخلية بالمحافظة والتابع لها الذهبية.
- ٤- تقديم نموذج ٢ نقل ملاحي ونموذج ٥ نقل ملاحي مجدد.
- ٥- تقديم تعاقد علي مرسي مخصص من وزارة الموارد المائية والري في حالة (التسكين والمغادرة).

وبناءً علي القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لسنة ٢٠١٩ وعلي صدور القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ بشأن اصدار قانون المنشآت الفندقية والسياحية وانضمام الذهبيات الي عداد المنشآت الفندقية وعليه فقد قام السيد الأستاذ / محمد أيوب عضو لجنة تسيير اعمال الغرفة ورئيس شعبة الفنادق العائمة بالدعوة لعقد اجتماع تنسيقي للسادة ملاك الذهبيات للوقوف علي ما تم إنجازه بالنسبة لتراخيص الذهبيات وأيضا ما تم الوصول اليه مع المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء والإدارة العامة للحماية المدنية بشأن اصدار كود موحد للذهبيات للحماية من أخطار الحريق.

وانطلاقاً من دور الغرفة فان الغرفة تسعى دائماً للعمل علي تذليل كافة العقبات التي تعوق المنظومة السياحية وتعمل علي وضع الحد الأدنى من الطلبات مع كافة الجهات المعنية وبناء علي ذلك فقد تم عقد اجتماع مع اللجنة الدائمة لإعداد الكود المصري لأسس التصميم وإشتراطات التنفيذ لحماية المنشآت من الحريق بمقر المركز القومي للبحوث الإسكان والبناء يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٣/٢/١٥ بشأن وضع الاشتراطات التي يجب توافرها في العائمت الخاضعة لقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ والتي لا يزيد حمل الاشغال الكلي بها علي عدد ٥٠ شخص ويشمل هذا العدد العمال والمقيمين والزائرين وتم التوصل الي تطبيق الحد الأدنى من الإشتراطات التي توفر الحماية في المنشآت الفندقية بأقسامها المختلفة فيما يخص أنظمة مكافحة الحريق و أنظمة الكشف والانذار بالحريق.

وعلي ضوء هذا الاجتماع تم بالفعل اصدار تراخيص للذهبيات من وزارة السياحة والآثار.

سادساً: التدريب:-

وانطلاقاً من الدور المنوط للغرفة وتنفيذا لخطة وزارة السياحة لرفع كفاءة العنصر البشري للنهوض بقطاع السياحة وضمان مستوي الخدمة المقدم للسائح فقد قامت الغرفة بعمل دورات تدريبية للسادة الموظفين المستهدفين لكل برنامج وقامت بتدريب الموظفين المستهدفين بالفنادق العائمة.

وبعد صدور القرار الوزاري رقم (٢٩٥) لسنة ٢٠٢١ بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع السياحة والي خطة وزارة السياحة والآثار بالتنسيق مع غرفة المنشآت الفندقية والاتحاد المصري للغرف السياحية وضمان مستوى الخدمة المقدمة للسائح، فقد قامت الغرفة بعرض دورات تدريبية للسادة الموظفين المستهدفين لكل برنامج وقامت بتدريب الموظفين المستهدفين بالفنادق العائمة بأجمالي ٢٧٦٧ متدرب لعام ٢٠٢٣ وحتى فبراير ٢٠٢٤ للدورات التالية (الإشراف الداخلي/صحة وسلامة الغذاء/الأغذية والمشروبات/اختلاف الثقافات).

سابعاً: قاعدة بيانات العاملين:-

نظر لصدور قرار معالي وزير السياحة والآثار بإنشاء قاعدة بيانات العاملين وضم القرار ممثلي وزارة الداخلية (قطاع شرطة السياحة والآثار - تكنولوجيا المعلومات) ولأهمية تسجيل كافة بيانات العاملين بقاعدة البيانات فقد تضافرت جهود غرفة المنشآت الفندقية والشعبة وتسهيلا علي السادة مالكي الفنادق العائمة فقد قامت الغرفة بعمل دورات تدريبية للعاملين بالمنشآت الفندقية العائمة بكل من محافظة الاقصر ومحافظة اسوان وايضا تم عقد دورة بمقر غرفة المنشآت

الفندقية وذلك لإخراج هذه القاعدة للنور والعمل بموجبها وذلك حفاظاً على العمالة بالمنشآت الفندقية والسياحية لتحسين وازدهار صورة مصرنا الحبيبة سياحياً وحتى اصحاب تلك المنشآت، وبعد الانتهاء من نظام قاعدة بيانات العاملين قامت الفنادق بإدخال البيانات الخاصة بكل منشأة، وبناء على الإدخال يقوم قسم المعلومات الجنائية بالكشف على الأسماء جنائياً وبعد الموافقة عليها يتم طبع الكارنيهات.

كما تم تفعيل القرار الوزاري رقم ٦٧٠ لعام ٢٠١٩ بشأن قواعد تصنيف المنشآت الفندقية (HC) وتسكين كافة المنشآت الفندقية العاملة على الدرجة السياحية المناسبة وفقاً للمعايير الواردة بالقرار المشار اليه.

وعلي ضوء ذلك تم تشكيل لجنة عليا من قطاع المنشآت الفندقية للمرور على المنشآت الفندقية القائمة بمحافظة (الاقصر - اسوان) خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢.

ونظراً للظروف القهرية التي مرت بها السياحة النيلية التي أدت الي توقف معظم الفنادق القائمة وتوقف الحركة السياحية، وكذا هروب العمالة المدربة.

وفي إطار التعاون المثمر بين وزارة السياحة والآثار والغرفة فقد تم الاتفاق على أن تقوم الفنادق القائمة بتقديم التظلم ولا يتم النظر في كافة التظلمات الا بعد نهاية شهري مارس وابريل ٢٠٢٣.

ثامناً: التصدي للعقبات التي تواجه السياحة النيلية.

وفي اطار الدور المنوط للشعبة بالعمل على إزالة كافة العقبات الي تعوق تقدم وازدهار السياحة النيلية فقد تم العمل علي حل وإزالة المعوقات التالية:-

١- مشكلة الفلايك باسنا

التي أصبحت في تزايد مزعج ومخيف للزبائن خاصة وانهم يقومون بربط الحبال في بلكونات الزبائن وفي حالة قيام عمال المركب بمنعهم يقومون بسبهم. وتم اتخاذ موقف حاسم في هذا الخصوص وتم وقف وإنهاء تلك الظاهرة نهائياً.

٢- مشكلة ادفو

تم عرض المشكلة التي تواجهها الفنادق القائمة اثناء زيارة معبد ادفو علي السيد المحافظ وهي:

- ١- الطرق المؤدية للمعبد غير ممهدة .
- ٢- تتسابق الحناطير بجلب السياح بشكل مخيف .
- ٣- عدم دخول العربات الي المعبد .

وأفاد السيد رئيس الشعبة بأنه تم عمل إصلاح بالطريق المؤدي للمعبد وتم رصفه كما تم عمل مسار محدد للحناطير وايضا تم عمل موقف للعربات والتكاتك.

ونظرا لان الزيارة تكون لعدد كبير من السائحين في حدود ٦٨٠٠ سائح في أربع ساعات فقط وبالتالي سمحوا بدخول سيارات السياحة وكذا مد العمل في كوم امبو حتي الساعة التاسعة مساءً.

كما طالبت الشعبة بإجراء الكشف على قائدي الحناطير وعمل التحاليل الطبية لهم، وكذلك السماح بدخول اتوبيسات السياحة والعمل على تطوير المعبد من حيث المداخل والكافتيريات والحمامات والعمل على تحديد مسار معلوم مؤمن للحناطير وإمكانية ان الطريق من المعبد الي الكورنيش لا يسمح بسير الحناطير حتي الساعة ٨ صباحاً.

نظراً للظروف القهرية التي مرت بها السياحة نتيجة ظهور جائحة كورونا وما ترتب عليها من تراجع كبير في حركة السياحة الوافدة للبلاد وإيماناً من رئيس وأعضاء الشعبة للنهوض بمستوي التايم شير لما له من آثار إيجابية في تنشيط السياحة الداخلية وقت الأزمات.

وعلي ضوء ذلك فقد قامت الشعبة بعقد العديد من الاجتماعات التي تضم السادة أعضاء الشعبة والسادة ممثلي وزارة السياحة والآثار لمناقشة المشاكل والمعوقات التي تعوق النهوض بمستوي التايم شير في مصرنا الغالية لتنشيط السياحة الداخلية كالتالي:-

١ - ميكنة نظام اقتسام الوقت.

العمل علي ميكنة نظام إقتسام الوقت بين الغرفة ووزارة السياحة للتحكم من خلال الغرفة والوزارة في كافة البيانات الخاصة لهذا القطاع السياحي وحفاظاً عليه من الشركات الغير جادة والتي تضر بهذا القطاع، علماً بان ميكنة هذا القطاع تتم علي نفقة غرفة المنشآت الفندقية (شعبة اقتسام الوقت).

وعليه فقد تم التنسيق مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء للقيام بإعداد برنامج لقاعدة بيانات نظام إقتسام الوقت، وبناءً علي التنسيق فقد قام مسؤولي مركز دعم وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء بإستعراض العرض التقديمي لقاعدة بيانات إقتسام الوقت والمتضمنة التالي:-

- ١- أهداف المشروع.
- ٢- نظام الإشغال الفندقي.
- ٣- نظام إدارة اقتسام الوقت.

٢- وجوبه إخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه.

في إطار حرص شعبة اقتسام الوقت على مصالح أعضائها، فقد تم التنسيق لعقد عدة اجتماعات لمناقشة ودراسة مدى وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة من عدمه، والصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية الصادرة لقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ وفقاً لأحدث التعديلات في القانون واللائحة التنفيذية.

ونتيجة لتلك الاجتماعات فقد قامت الشعبة بإعداد دراسة من قبل مكتب محاسب قانوني وخبير ضرائب أوضحت عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها لسيادة معالي المستشار القانوني للغرفة ونائب رئيس مجلس الدولة، والذي تفضل بدوره بإعداد مذكرة قانونية تؤكد عدم وجوبية اخضاع عقود بيع الحصص بنظام المشاركة بالوقت لقانون الضريبة علي القيمة المضافة، وتم رفعها للسيد الاستاذ/علاء عاقل - رئيس لجنة تسيير اعمال الغرفة والذي بدوره تفضل برفع المذكرة للسيد الاستاذ/احمد الوصيف - رئيس الاتحاد المصري للغرف السياحية، للتفضل برفعها للسيد معالي وزير السياحة والآثار، تمهيداً لعرضها علي هيئة الجمعية العمومية لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدولة لإبداء هيئتها الرأي القانوني، حيث ان العرض علي هيئة الجمعية العمومية قسمي الفتوي والتشريع يكون من خلال الوزير المختص.

٣- فض المنازعات.

إيماناً من الدور المنوط لشعبة اقتسام الوقت لحل كافة المشاكل التي تواجه السادة العملاء مع السادة اصحاب المنشآت الفندقية، وتنفيذاً لقرار السيد معالي وزير السياحة رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بشأن تشكيل لجنة فض المنازعات والتي تشكل من كل من :-

- السيد رئيس الادارة المركزية للفنادق والقرى السياحية رئيساً
- السيد رئيس الادارة المركزية لتراخيص المنشآت والاحتياجات السياحية عضواً
- السيد مدير ادارة اقتسام الوقت عضواً
- السيد رئيس شعبة اقتسام الوقت بغرفة المنشآت الفندقية او من يفوضه عضواً
- أحد اعضاء غرفة المنشآت الفندقية يرشحه المجلس عضواً

وتختص اللجنة بفحص المنازعات والشكاوي الواردة بشأن بيع وتأجير وتنازل وكل ما يتعلق بنظام وحدات اقتسام الوقت ولها في سبيل ذلك الاستعانة بمن تراه من العاملين والمختصين بالمسائل القانونية لأداء مهامها؛

وقامت اللجنة بحل جميع المشاكل الواردة من السادة العملاء ضد بعض القري وهي كالتالي:-

١- الشكاوى الواردة بشأن تعنت بعض الشركات من تمكين العملاء من الانتفاع بالأسابيع المتعاقد عليها والزامهم بدفع رسوم خدمات إضافية بخلاف رسوم الصيانة.

٢- الشكاوى الواردة من بعض عملاء اقتسام الوقت بشأن الارتفاع والمغالة في احتساب مصروفات الصيانة.

ناقشت اللجنة المشاكل المختلفة لكافة المنشآت الفندقية العاملة بنظام اقتسام الوقت.

وانتهي رأي اللجنة الي الاتي:-

١- تم الاتفاق علي زيادة الصيانة السنوية لكافة المنشآت الفندقية العاملة بنظام اقتسام الوقت بواقع من (٢٥٪) لصيانة ٢٠٢٣ وذلك نظرا لارتفاع أسعار المرافق الحكومية (كهرباء - ماء - غاز.....الخ).

كما أكد السيد الأستاذ/محمد أيوب رئيس الشعبة بأن الشعبة قامت بإجراء بعض التعديلات المقترحة حول بنود عقد بيع بنظام المشاركة بالوقت طبقا للقرار الوزاري رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١٠ بالبنود التي يجب تعديلها وأفاد سيادته بأنه تم تسليم التعديلات المذكورة للسيد الأستاذ/محمد عامر لاتخاذ اللازم.

أولاً: الغرض من إنشاء الشعبة وهيكلها التنظيمي.

- بناءً على القرار الوزاري رقم ٣٧٥ لسنة ٢٠٢٠، بشأن ضوابط إقامة وتشغيل كازينوهات ألعاب المائدة والرقابة عليها،

تقرر تأسيس شعبة كازينوهات ألعاب المائدة وفقاً لما جاء بالقرار الوزاري رقم ٩٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن إنشاء شعبة نوعية بإسم شعبة ألعاب المائدة (الكازينو) على أن تكون تحت مظلة غرفة المنشآت الفندقية وفي حدود اختصاصها.

وبناءً على ذلك، تم إنشاء الشعبة ومخاطبة الكازينوهات العاملة بمصر (والتي أفادت وزارة السياحة والآثار أن عددهم يبلغ ٢١ كازينو) وانضم لعضوية الغرفة ١٨ كازينو، بغرض تنظيم وتسهيل العمل والارتقاء بمستوى الدخل المحقق وما يعنيه ذلك من فائدة للدخل القومي بالعملة الأجنبية، حيث تقوم الغرفة بتمثيل أعضائها أمام الجهات الرسمية لحل مشاكلهم والوقوف الى جانبهم لتذليل العقبات والمعوقات التي تواجههم.

- تتكون الشعبة من عدد (٥) أعضاء مجلس إدارة بالإضافة الى رئيس الشعبة.

ثانياً: أعمال الشعبة.

عقد العديد من الاجتماعات لمناقشة المعوقات التي تواجه الكازينوهات للوقوف على حلها وهي كالتالي:

أولاً: ضريبة القيمة المضافة.

- كان هناك إجماع من الكازينوهات التي تم التواصل معها على أن أهم المعوقات التي تقابلهم والتي قد تتسبب لبعضهم بعدم التوسع في نشاطهم في السوق المصري، هو إخضاع دخل الكازينوهات لضريبة القيمة المضافة وقدرها ١٤٪،

- تم توقيع بروتوكول بين كل من وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية وذلك في أكتوبر ٢٠٢٢، وفيه قدر أن جزء من الدخل الإجمالي الذي تحققه الكازينوهات يخضع لعدة ضرائب أخرى متعددة وتفادياً للازدواج الضريبي، فقد تقرر احتساب قيمة ضريبة القيمة المضافة الواجب سدادها ٣٪ فقط على إجمالي دخل الكازينو مقسمة كالتالي: (١,٥٪ حصة الكازينو و ١,٥٪ حصة وزارة السياحة والآثار).
- تنظيم اجتماع لممثلي الكازينوهات مع الأستاذ/أشرف الأبحر – مستشار الضرائب لدى الإتحاد المصري للغرف السياحية – وأحد الذين ساهموا في صياغة البروتوكول – للرد على استفساراتهم حول البروتوكول.
- بالرغم من صدور البروتوكول المذكور أعلاه، استمرت مصلحة الضرائب بمطالبة الكازينوهات بتسديد حصة ضريبة القيمة المضافة بالكامل (٣٪).
- مما دعى الغرفة إلى التواصل مع ممثلي وزارتي السياحة والآثار والمالية للعمل على تطبيق ما جاء بالبروتوكول، وبالفعل خاطبت وزارة السياحة والآثار وزارة المالية بما يفيد مسئوليتها بتحمل النسبة التي تخصها وهي ١,٥٪ (من إجمالي نسبة الـ ٣٪ المقررة في البروتوكول) وذلك عن الفترة المتفق عليها طبقاً للبروتوكول الموقع.

ثانياً: إخضاع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة.

يعتبر إخضاع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة من إحدى المشاكل التي تواجه الكازينوهات العاملة في مصر نظراً لأن البروتوكول الموقع بين وزارة المالية ووزارة السياحة والآثار والإتحاد المصري للغرف السياحية لم يشير إلى خضوع الإكراميات لضريبة القيمة المضافة، وبالتالي قامت الغرفة بما يلي:-

- إعداد وتقديم مذكرة توضيحية وتفصيلية من شركات إدارة الكازينوهات بمصر، بشأن ملخص للأسس القانونية والمحاسبية التي تستند إليها شركات إدارة الكازينوهات بمصر في تحديد مدى خضوع الإكراميات الموزعة على العاملين بصالات ألعاب المائدة لضريبة القيمة المضافة من عدمه، حيث تم شرح النقاط التالية:

- ماهية النشاط داخل صالة الألعاب.
- الضريبة المفروضة على إيراد النشاط.
- طبيعة الإكramيات التي يدفعها اللاعبون للعاملين بالكازينو .
- كيفية معاملة الإكramيات دفترياً من واقع مستندات الشركات العاملة في القطاع.

- تم إرسال المذكرة المشار إليها بعاليه الى الاتحاد المصري للغرف السياحية ومصلحة الضرائب المصرية، لعرض وجهة نظر أعضاء الشعبة.

ثالثاً: فرض جزاءات على ضريبة القيمة المضافة بأثر رجعي في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩.

- النظر في عدم فرض جزاءات على ضريبة القيمة المضافة بأثر رجعي في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٩ وهي الفترة التي سبقت تحرير البروتوكول والذي تم توقيعه في أكتوبر ٢٠٢٢ حيث أنه لم توجد آليه لتحصيل الضريبة المشار اليها قبل صدور البروتوكول.

وجاري العمل على حل هذه المشكله.

أنشئت شعبة فنادق ٣،٢،١ نجوم بغرض توسيع وزيادة دائرة التواصل بين أعضاء الجمعية العمومية حرصاً من مجلس إدارة الغرفة على مصلحة تلك المنشآت لما لها من طبيعة خاصة متمثلة وللعمل على رعاية مصالحها، وياعتبار أن الشعبة هي الجسر الرئيسي الناقل لنبض المنشآت المصنفة ٣،٢،١ نجوم فيما يتعلق بها سواء من موضوعات أو مشكلات أو معوقات أو آراء أو خلافه، لترحها على مجلس إدارة الغرفة لاتخاذ اللازم بما يحقق مصلحة فنادق الشعبة والغرفة والقطاع الفندقى بوجه عام.

أعمال وإنجازات الشعبة حتى تاريخه.

- تم عقد عدة إجتماعات خلال الفترة المذكورة؛ لمناقشة المشكلات والمعوقات التي تواجه فنادق فئة ٣،٢،١ نجوم، ومن ثم رفع توصيات بالحلول أو بالإقتراحات لمجلس إدارة الغرفة الذى بدوره يعمل على تذليل هذه العقبات، أو رفع الأمر لجهة الإختصاص.

المشاكل التي واجهت المنشآت الفندقية تم بحثها مع الاجهزة التنفيذية بالمحافظة.

أولاً: التصدي للمشاكل التي تواجه المنشآت الفندقية وبحثها مع الأجهزة التنفيذية.

- التنسيق مع شركة القناة للكهرباء لعدم فصل التيار الكهربائي عن بعض الفنادق ومنحهم مهلة للسداد عن طريق جدولة تلك المديونيات.
- التنسيق مع شركة القناة للكهرباء بشأن إعادة تقدير المقاييس السابق التعاقد عليها مع فنادق مرسى علم والقصير وإيقاف المطالبات الجديدة في ظل وجود خطاب صادر من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بعدم احقية الشركة في طلب سداد أي مبالغ مساهمة في تكاليف إنشاء شبكات النقل والتوزيع والاكتفاء فقط بالتكلفة الفعلية لتوصيل التغذية الكهربائية من شبكة التوزيع.
- التنسيق مع شركة طاقة للغاز الطبيعي اللازم لتشغيل المنشآت الفندقية بمناطق الاحياء وسهل حشيش.
- الاشتراك مع لجان مأمورية الضرائب العقارية بالبحر الاحمر في حصر وتقدير ٢٠٢٢ لأعداد الغرف الفندقية والدرجة السياحية المقيم عليها الفندق، مع مراعاة التشغيل المرحلي للمنشأة والدرجة السياحية الجديدة لربط الضريبة العقارية.
- الاشتراك مع مأموري الضرائب العقارية بالبحر الاحمر في اعداد مذكرات الرد على الطعون المحولة الي لجان الخبر بمحاكم مجلس الدولة بالبحر الاحمر في نظر الزيادة بنسبة ٣٠٪ بعد تخفيضها من ٤٥٪ لعدم الاعتراف بالمادة {١٣} من قانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ وبنود البروتكول المبرم في هذا الشأن، حيث ان المنوط بتقدير معيار التكلفة الاستثماري هما وزيرى المالية والسياحة ويقتصر دور لجان الحصر والتقدير فقط على حصر أعداد الغرف والدرجة السياحية.

• اخطار جميع المنشآت الفندقية بتقارير زيارات وزارة السياحة والآثار لضمان وصول تلك التقارير والملاحظات إليهم بوقت كافي من أجل العمل على سرعه تلافي الملاحظات.

• اشتراك عضو من الغرفة مع لجان بحث التظلمات من درجة التقييم.

ثانياً: التصدي لتحصيل رسوم دون السند القانوني.

• متابعة قيام الهيئة العامة لمواني البحر الاحمر بتحصيل رسوم مقابل حق انتفاع للسقالات والمرابن امام المنشآت الفندقية دون سند قانوني بواقع ١٠٠ جم عن كل متر مربع والتوصل إلى صدور قرار السيد المهندس/وزير النقل رقم ٣١٧ لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الرسوم بثلاث فئات تبدأ من ١٠ جم حتى ٤٢ جم طبقاً لاستغلال السقالة.

• التصدي لنقابات المهن الموسيقية والتمثيلية وجمعية المؤلفين والملحنين لتحصيل رسوم من المنشآت الفندقية دون سند من القانون، وكذا الادارة العامة للتفتيش الفني ومنح التراخيص لوقف منح التراخيص إلا بعد سداد الاشتراك السنوي لنقابات المهن التمثيلية والموسيقية وحقوق الملكية الفكرية، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• التصدي لعدم مشروعيه مطالبة الهيئة العامة للطرق والكباري بالبحر الاحمر بالزام المنشآت الفندقية بالحصول على ترخيص باستخدام حرم الطريق كمداخل ومخارج للمنشأة الفندقية مقابل جعل سنوي، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• التصدي لعدم مشروعيه مطالبة ادارة السلامة والصحة المهنية بمديرية القوي العاملة بالزام المنشآت الفندقية اعتماد تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية بعد سداد رسوم بالنقابة العامة للعاملين بالسياحة تحت مسمي مقابل اعتمادها لتشكيل اللجان، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة أيضاً بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

• إيقاف مطالبة مديرية العمل بالبحر الأحمر في حصول مراكز التدريب التابعة للمنشآت الفندقية على ترخيص منها، ولما كان ذلك مخالف لأحكام المادة {١٣٢} ، {١٣٦} من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث ان المنشآت الفندقية ليس بها مراكز تدريب وانما هي إدارة تدريب يختص عملها في تدريب العاملين بها فقط دون غيرهم ومن ثم فان المنشآت الفندقية تدخل ضمن الجهات المستثناة من الحصول علي الترخيص المطالب به لعدم قانونيته، حيث قام السيد المستشار القانوني للغرفة أيضاً بدراسة هذا الموضوع ومن ثم إصدار فتوى قانونية في هذا الصدد.

مؤتمر المناخ COP27.

- التنسيق لعقد ورشة عمل مع مسئولى وزارة المالية لتوضيح كيفية إحتساب نسبة ال ٢٥٪ من إيرادات الغرف الفندقية المباعه خلال فترة إقامة مؤتمر المناخ COP27.
- التنسيق الدائم مع الدكتور/خالد الشريف - مساعد وزير السياحة والآثار للتحويل الرقمى خلال فترة التجهيزات لمؤتمر المناخ، وأسفر ذلك على العديد من الإجتماعات من أجل رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية للفنادق بمدينة شرم الشيخ، وكذا إشتراك الفرع مع لجان مشتركة من ممثلى وزارة السياحة والآثار والجهاز القومى لتنظيم الإتصالات لمتابعة رفع كفاءة البنية التحتية وخدمات الإتصال بفنادق شرم الشيخ طبقاً لمقاييس مفهوم الوصول إلى الإنترنت على السرعة، وهو ما تم إنجازه بالفعل من قبل الفنادق قبل انعقاد مؤتمر المناخ فى نوفمبر ٢٠٢٢.
- التنسيق والإعداد مع كبار المستثمرين ومديرى الفنادق بشرم الشيخ لعقد إجتماع موسع والمتعلق بأعداد الحجوزات التى تمت بالفعل مع شركة G.C.M المسئولة عن حجوزات الفنادق بالمؤتمر وتم طرح بعض المشاكل التى واجهت بعض الفنادق مع الشركات السياحية ووضع الحلول لها، وكان ذلك بحضور محافظ جنوب سيناء، ونائب وزير السياحة والآثار، ورئيس فرع الغرفة، وممثلى هيئة الرقابة الإدارية، وممثلى المخبرات، وممثلى الأمن الوطنى، وممثلى وزارة السياحة والآثار.
- التواصل مع الدكتورة/نشوى طلعت - مستشار الوزير للسياحة المستدامة لعقد ورشة عمل مع الفنادق المهتمة بتنفيذ محطات طاقة شمسية وبحضور عدد ٤ شركات من المنفذين للمحطات بنظام P.P.A.
- التنسيق مع وزارة السياحة والآثار وهيئة سلامة الغذاء وفنادق شرم الشيخ لعقد ورشة عمل من أجل التعريف بأاساسيات سلامة الغذاء، كما كان هناك مرور دائم مع مفتشى الهيئة على الفنادق.

- تواصل الفرع الدائم مع الفنادق خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢ للإفادة بالمديونيات المتأخرة لدى الشركات السياحية وتم إخطار المركز الرئيسي بهذه المديونيات مما أسفر عن حصول عدد من الفنادق على مستحقاتهم.
- التنسيق لإجتماع أعضاء الفرع مع السيد/ Bernd مستشار GIZ بشأن تعاون المؤسسة الألمانية مع وزارة السياحة والآثار والإتحاد المصرى للغرف السياحية من أجل تطوير منظومة التعليم الفنى والمهارى فى القطاع السياحى.
- التنسيق مع مدير عام الإتصال السياسى بوزارة السياحة والآثار خلال زيارة لجنة السياحة والطيران بمجلس النواب لمحافظة جنوب سيناء وذلك لإعداد لقاء مع المستثمرين وأعضاء فرع الغرفة للتعرف على المشاكل التى تواجه القطاع السياحى والعمل على حلها مع الجهات المعنية وتم هذا اللقاء، وحضره أعضاء فرع الغرفة ومديرى الفنادق وكبار المستثمرين والسيد المحافظ وطرح الإجتماع العديد من المعوقات والمشاكل التى تواجه المستثمرين وأيضاً الفنادق.
- إعداد قائمة بالحلول والمقترحات التى يراها الفرع تساعد فى حل المشاكل والمعوقات التى تواجه مستثمرى محافظة جنوب سيناء وذلك بناءً على كتاب معاون وزير السياحة والآثار وخطاب رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمرى رأس سدر.
- إعداد ملف بما ورد للفرع من شكاوى المستثمرين التى تتعلق بالرسوم التى تفرضها المحافظة على إستخدام الشواطئ وتم الإشارة لعدم وضوح الأسس والقواعد التى يتم بناءً عليها إحتساب هذه الرسوم فضلاً عن تحصيلها بأثر رجعى، للعرض على الجهات المعنية لبيان مدى قانونيته.
- حضور ورشة العمل التحضيرية لمشروع جرين شرم، من أجل تحويل شرم الشيخ إلى مدينة خضراء فى غضون خمس سنوات، ومازال هناك تعاون مستمر بين اللجنة الدائمة للمشروع وفرع الغرفة متمثلاً فى الحضور الدائم لجميع الإجتماعات اللاحقة وتلبية طلباتهم وإمدادهم بالبيانات المطلوبة والتنسيق بينهم وبين الفنادق خلال زيارتهم لها.
- إعداد قائمة بشأن الكيانات الغير شرعية (الغير مرخصة من وزارة السياحة والآثار) والتى تؤثر بالسلب على القطاع السياحى وتهدد الإقتصاد القومى، ومن ثم إرسالها للوزارة عن طريق الغرفة لبحث سبل إضفاء صيغته لتلك الكيانات.

- التنسيق لعقد عدة إجتماعات مع السيدة/سها بهجت - مستشار وزير السياحة والآثار للتدريب وبحضور السادة مسئولى التدريب والموارد البشرية بالفنادق وذلك من أجل المساهمة المجتمعية لرفع مستوى الخدمة بالمقاصد السياحية في كل من مدينة دهب ومدينة شرم الشيخ.
- التنسيق مع مديري الفنادق لحضور ورشة عمل من أجل مناقشة آليات التصدى لظاهرة التحرش بالفنادق والتنبيه على مدى خطورتها وكيفية الحد منها، وذلك بحضور ممثلى وزارة السياحة والآثار، ورئيس فرع الغرفة وبمشاركة عدد كبير من الفنادق.

الدورات التدريبية.

- قام الفرع بعمل عدد (٤٥٠) دورة تدريبية فى مختلف البرامج التدريبية بعدد (٦٩٦٢) متدرب فى الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ إلى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

- الاشتراك في تنظيم حملات تلقي لقاح فيروس كورونا بفنادق الاسكندرية بالتنسيق مع وزارة السياحة والآثار ووزارة الصحة وتم تنفيذ عدة حملات بالفعل ودعوة العاملين بفنادق الاسكندرية لتلقي اللقاح بفنادق صن رايز ، جدة ، الحرم ، سان جيوفانى.
- تمثيل الغرفة في حضور اجتماع بمقر ديوان عام المحافظة وبحضور ممثلين عن وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى مصر العاملة، وذلك في ضوء بروتوكول التعاون المشترك بين وزارة التنمية المحلية ومشروع قوى مصر العاملة الممول من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية بشأن تعزيز التعاون والشراكة من اجل تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المحلية في ضوء قرار السيد المحافظ رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٢.
- عقد ملتقى توظيفي بالمدرسة الفندقية بالاسكندرية بالتعاون مع المدرسة الفندقية لتدريب الطلبة والخريجين وتوظيفها بالفنادق وبالفعل تم تدريب وتوظيف طلبة المدرسة.
- الاشتراك في عضوية لجان الطعن التي تنظر في الطعون المقدمة من المنشآت الفندقية فيما يخص الضريبة العقارية.
- تمثيل الغرفة في حضور اجتماعات دعم تهيئة بيئة عمل آمنة تحقق المساواة للمرأة في قطاع السياحة في جمهورية مصر العربية.
- التنسيق لعقد دورات تدريبية بفنادق الإسكندرية ومطروح والساحل الشمالى في المجالات المختلفة بإجمالى عدد ١٦ دورة و ٢٦٦ متدرب عن عام ٢٠٢٢، وإجمالى عدد ٩٢ دورة و ١٧٥٥ متدرب عن عام ٢٠٢٣، وجارى استكمال مشروع تدريب العاملين بالفنادق خلال ٢٠٢٤.

التواصل الدائم بين أعضاء لجنة تسيير الأعمال بصفة دورية عن طريق الإجتماعات الافتراضية (نظراً لظروف جائحة كورونا) أو حضورياً كلما استدعت الحاجة، للتنسيق عما يتبع حيال الأزمات.

- التواصل مع السادة أصحاب ومديري فنادق الفرع للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجههم والعمل على تذليل أي عقبات أو مشاكل تعوقهم.
- التنسيق لعقد دورات تدريبية لتنمية مهارات العاملين بفنادق الفرع، حيث تم تدريب عدد ٨٤١ متدرب في التخصصات المختلفة سنة ٢٠٢٢ وكذلك تم تدريب عدد ٦٠٣ متدرب خلال عام ٢٠٢٣.
- تمثيل الغرفة في حضور الإجتماعات التي يتم عقدها بمحافظة الأقصر وبحضور السيد المستشار/محافظ الأقصر لمناقشة جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه الفنادق والعمل على تذليلها، وكذا حضور الإجتماعات المماثلة مع السيد اللواء/محافظ أسوان وفعالاً تم التواصل إلى حل أغلب المشاكل مع الجهات المحلية بأسوان.
- التواصل مع السادة مسئولو محافظة قنا، بناءً على الشكاوى التي وردت لنا من فنادق قنا ضد المحافظة للعمل على تذليل هذه المشاكل.
- التنسيق بين الفرع والمحافظات التي تقع في نطاق الفرع بالتعاون مع السادة مديري مكاتب وزارة السياحة والآثار لعدم قيام أي جهة حكومية أو غير حكومية بالتفتيش على الفنادق الإ بمصاحبة ممثل من مكتب وزارة السياحة والآثار وبعلم فرع الغرفة.

التأمين الصحي الشامل:-

➤ بمناسبة البدء في تطبيق التأمين الصحي الشامل بمحافظة الأقصر، تم التنسيق بين هيئة التأمين الصحي والفنادق لعقد اجتماع بمقر الغرفة بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٨ بحضور مديري هيئة التأمين الصحي ومديري إدارة الموارد البشرية بفنادق الأقصر لمناقشة ضوابط تطبيق التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق نتيجة وجود بعض الخلافات بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل من حيث المبالغ المستحقة على العاملين بالفنادق كإشتراك، وتم التوصل إلى إنهاء جميع المشاكل.

➤ التنسيق مع ممثل التأمين الصحي الشامل لقيام لجنة من التأمين بالمرور على الفنادق وعمل توعية للعاملين لتوضيح هذا النظام ومدى استفادة العاملين به؛ وكذلك شاركت الغرفة في الندوات التي عُقدت بالفنادق في هذا الصدد.

➤ التنسيق لعقد اجتماع بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٢ بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس الأقصر تحت رعاية غرفة المنشآت الفندقية (فرع الوجه القبلي) بين الفنادق وإدارة التأمين الصحي الشامل بحضور الأستاذة/مدير عام مكتب وزارة الصحة لشرح ضوابط تنفيذ التأمين الصحي الشامل على العاملين بالفنادق، وقد قام السادة المسؤولين بالتأمين الصحي والرعاية الصحية بشرح كل ما يتعلق به ومدى استفادة العاملين به.

➤ جرى تنفيذ بروتوكول بين الرعاية الصحية وغرفة المنشآت الفندقية.

● الاستعداد للموسم السياحي الجديد عن طريق دعوة السادة مديري وأصحاب الفنادق بالأقصر لحضور لقاء مع السيدة الدكتورة/غادة شلبي نائب معالي وزير السياحة بفندق هيلتون الأقصر وذلك لمناقشة آليات الإستعداد للموسم السياحي الجديد وقد تواجد أعضاء لجنة تسيير أعمال الفرع بهذا الاجتماع.

● التنسيق لحل مشكلات الفنادق مع شركة الكهرباء عن طريق عقد اجتماع بحضور الطرفين والسادة مكتب وزارة السياحة والآثار بالأقصر وبحضور المديرين الماليين لبعض الفنادق بمقر الفرع، وذلك نظراً لورود عدة شكاوى من شركة توزيع الكهرباء من بعض الفنادق المستحقة عليها مديونيات كبيرة، وتم الاتفاق على جدول المبالغ المتأخرة على أن تقوم الفنادق بجدولة المديونيات المتأخرة على أن تلتزم الفنادق بتسديد شهر من المتأخر مع الشهر الحالي وتم عمل محضر بذلك تم التوقيع عليه من ممثلين شركة الكهرباء والفنادق.

● التنسيق لحل مشكلات الفنادق مع شركة المياه والصرف الصحي عن طريق عقد اجتماع مع شركة المياه والصرف الصحي ومع الفنادق المتراكم عليها مديونيات كبيرة، وبحضور السادة مكتب وزارة السياحة والآثار بالأقصر، وتم الاتفاق على جدول الديون أسوة بما تم مع شركة الكهرباء.

● التنسيق للقاء الذي عُقد بفندق شتايجنبرجر نايل بالاس بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٦ مع معالي وزير السياحة والآثار وبحضور السادة مديري الفنادق والمستثمرين في القطاع السياحي وقد شرح سيادته رؤية الدولة في قيمة السياحة ووضع خطة لفتح أسواق جديدة والوقوف إلى جانب المستثمرين وتذليل أي عقبات كما أستمع سيادته إلى السادة الحضور في مناقشة الوضع السياحي خاصة بالأقصر وأسوان.

● الاجتماع مع السيد/ Bernd Singendonk ممثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٩ بمقر الفرع في الأقصر وذلك لمناقشة المقترحات التي أبدتها سيادته لتطوير إستراتيجية التعليم الفندقى.

● التنسيق لعقد اجتماع مع كلية السياحة والفنادق بالأقصر وذلك لعرض مدى إمكانية التعاون بين الكلية وغرفة المنشآت الفندقية لتدريب الطلبة بالكلية لفنادق الأقصر أثناء الأجازات للإستفادة من التدريب العملى للطلبة.

● عقد اجتماع موسع بحضور السيد اللواء/محافظ أسوان والسيد الأستاذ/أحمد الوصيف رئيس الإتحاد المصرى للغرف السياحية والأستاذ/محمد أيوب عضو لجنة تسيير الأعمال بالغرفة المركزية وعدد كبير من السادة المسئولين التنفيذيين بالمحافظة، تمت مناقشة جميع المعوقات التي تواجه الحركة السياحية بأسوان لجذب المزيد من الحركة السياحية وبعد مناقشات كثيرة خرج الاجتماع بالتوصيات التالية وذلك حتى تكون أسوان جاذبة للسياحة:

١. تطوير الطرق وربط المحافظة بأكبر عدد من الطرق تحديداً:-
 - تطوير طريق مرسى علم / أدفو وخاصة السبعين كيلو متر الغير ممهدة
 - طريق الأقصر أسوان الغربى
 - توسعة طريق أبو سمبل
٢. زيادة حركة الطيران بين القاهرة والمحافظة من خلال زيادة عدد الرحلات بهدف زيادة حركة السائحين
٣. تحسين الخدمات الطبية المتاحة لخدمة السائحين
٤. زيادة التوعية وخاصة بشأن السائحين في المناطق المختلفة وكذا العربات الحنطور ورفع كفاءتها والفلايك وتحسين أماكن إمتطائها ومنع الإشغالات من الباعة الجائلين بتلك المناطق.
٥. دراسة والتخطيط لتوسعة عمل المراكب السياحية في البحيرة والمراسى المطلوبة.
٦. تقنين أوضاع بيوت النوبة والغرب والتي تستقبل سائحين دون ترخيص حتى يتسنى مراقبة الجودة والتأكد من الخدمة المقدمة وأداء إلتزاماتها تجاه الدولة طبقاً للقانون ٨ لعام ٢٠٢٢.
٧. تحسين ورفع كفاءة المراسى التابعة للدولة بما يتناسب مع زيادة الحركة السياحية خاصة في إدفو وكوم أمبو.
٨. حل مشاكل تعدد الجهات والرسوم الباهظة المفروضة على المراسى السياحية الخاصة التي تطالب بها عدة جهات.

٩. التوسع في المنتجات السياحية الجديدة التي من الممكن أن تجذب شرائح سياحية جديدة مثل:-
- سياحة الطبيعة في بعض الوديان (مثل كرك و دنجل)
 - مشاهدة الطيور في المناطق المختلفة
 - إقامة الـ (Glamping) وهو نوع من المخيمات الفاخرة الغير تقليدية
 - السياحة العلاجية
١٠. التوسع في إقامة المنشآت الترفيهية.